



الإستمرار والتغيير في السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا

بعد (2011)

Continuation and change in Turkish foreign policy towards Syria After (2011)

المدرس المساعد بيستون عمر نوري

قسم العلوم السياسييه / كلية القانون والعلوم السياسية / جامعة صلاح الدين - أربيل

الملخص

معلومات البحث

بعد إندلاع الثورة السورية عام 2011 تغييرت موقف تركي إزاء سورية بصورة أوضح، حتى وصل الامر إلى أن "أردوغان" إنتقد من النظام السوري، وبناءً على ذلك، مر موقف تركيا بمراحل المختلفة من طلب الإصلاحات حتى مرحلة التدخل العسكري . وهذا يدل على أن السياسة التركية مازالت تتمحور بين الاستمرار والتغيير حيال سوريا، و تتمثل قضايا الإستمرار في (القضية الاثنية والطائفية، والقضية المياه، والقضية الاراضي، والقضية

تاريخ البحث:

الاستلام: ٢٠١٩/٤/١٧

القبول: ٢٠١٩/٦/٥

النشر: صيف ٢٠١٩

Doi:

10.25212/lfu.qzj.4.3.17

الكلمات المفتاحية:

Consistency, shifting,



التكامل أو وحدة الأراضي السورية واطافة الى القضية الكوردية المتشابكة بين البلدين) ،كل هذه القضايا مرتبطة بإن تركيا ليس لدي أي إرادة جدية لحل كل هذه القضايا العالقة، أما القضايا المتغيرة تتمثل في (القضية السياسية - الدبلوماسية ، القضية الاقتصادية، والقضية الامنية و العسكرية) ..

Turkish foreign policy,Syria, Formation, political leaders,party, ideology,security geopolitical,relationship diplomacy,military institutions.

مقدمة

لا شك أن موضوع السياسة الخارجية التركية من المواضيع التي استأثرت بالاهتمام الكبير من قبل الباحثين والمحللين لما عرفته تركيا وسياساتها من تطورات وتغيرات دائمة، ولكن مع هذه التغيرات يتضمن عادة إستمرارية السياسة أيضاً، وهذا الاستمرار والتغيير مشروطة بمجموعة من العوامل والمتغيرات الداخلية التي تؤثر على صنع القرار في السياسة الخارجية التركية.

وشهدت العلاقات التركية السورية المد والجزر منذ تأسيس دولة تركيا الحديثة عام 1923؛ ولأن سوريا دولة مجاورة لتركيا، وان أي تغييرات في سوريا سينعكس على الامن القومي التركي، مما أدى إلى اختلاف نظرة تركيا تجاه سوريا واحداثها مقارنة مع باقي الدول الاخرى التي اندلعت فيها ما يسمى بـ "ثورات الربيع العربي"؛ وعليه فقد تطورت العلاقة بين البلدين بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام 2002، لأن جسراً لإعادة التوصل مع الدول العربية والافريقية، في ضوء هذا، تعتبر العلاقات التركية - السورية المميزة من ابرز إنجازات حزب العدالة والتنمية الخارجية منذ مجيئه إلى السلطة.

و بعد إندلاع الثورة السورية عام 2011 تغيرت موقف تركي إزاء سورية بصورة أوضح، حتى وصل الامر إلى أن "أردوغان" إنتقد من النظام السوري، وبناءً على ذلك، مر موقف تركيا بمراحل المختلفة من طلب الإصلاحات حتى مرحلة التدخل العسكري . وهذا يدل على أن السياسة التركية مازالت تتمحور بين الاستمرار والتغيير حيال سوريا، و تتمثل قضايا الإستمرار في (القضية الاثنية والطائفية، والقضية المياه،



والقضية الاراضي، والقضية التكامل أو وحدة الأراضي السورية واطافة الى القضية الكوردية المتشابكة بين البلدين)، كل هذه القضايا مرتبطة بان تركيا ليس لدي أي إرادة جدية لحل كل هذه القضايا العالقة، أما القضايا المتغيرة تتمثل في (القضية السياسية - الدبلوماسية، القضية الاقتصادية، والقضية الامنية و العسكرية).

مشكلة البحث

دخلت العلاقات التركية مع سوريا مرحلة جديدة بعد الثورة السورية عام 2011، والتي أثرت على تغيير موقف تركيا تجاه سوريا، ولكن مع هذه التغييرات مازالت هناك مجموعة من القضايا العالقة بين البلدين، من هذا منظور تكمن مشكلة البحث، وعليه سنحاول من خلال البحث اجابة السؤال الرئيسي: ماهي أهم القضايا الثابتة والمتغيرة في السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا بعد 2011؟

ويتفرع عن تلك السؤال (الرئيسي) مجموعة من الأسئلة الفرعية، نشير إلى أبرزها:

- 1- ماهي أهم العوامل الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية التركية؟
- 2- ماهي موقف تركيا تجاه الثورة السورية الراهنة؟
- 3- ماهي أم القضايا المستمرة في السياسة التركية تجاه سوريا بعد 2011؟
- 4- ماهي أهم القضايا المتغيرة في السياسة التركية تجاه سوريا بعد 2011؟

فرضية البحث :

وتقوم هذه الدراسة على فرضية مفادها "أن تركيا وهي تبني نموذجاً سياسياً وأيديولوجياً جديدة تجاه سوريا، قائماً على التكامل لا التعارض بين الهويات والتوجهات المتعددة للسياسة التركية وتركيزها على تحقيق المصالح الوطنية والامن القومي، وتحول السياسة الخارجية نحو الشرق الاوسط وتدخلها العسكري في سوريا في إطار إستعادة دورها الإقليمي وتحقيق وتوازن القوى في المنطقة".

أهمية البحث:

تتميز هذه الدراسة بالحدثة والاصالة كونها من الدراسات القليلة التي تناولت هذه الفترة المعاصرة من الاحداث السورية خاصة في ظل التحولات المستمرة في سوريا. وكذلك تسعى إلى وضع تصور للتغيرات في التوازنات القوى الإقليمية، وانعكاساتها على تطور العلاقات التركية السورية، وتحويلها من

العلاقة الصداقة إلى العلاقة العدوانية.، ويمكن من خلال هذا البحث التعرف على مدى التغيير الذي طرأ على السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا، وتعرف على أهمية موقع سوريا لتركيا.

أهداف البحث :

- 1- إستعراض التغييرات والثوابت في السياسة الخارجية التركية مرتبطة بمجموعة من العوامل الداخلية، بحيث لا يمكن إهمالها لإتخاذ أي القرار تجاه العالم بشكل العام والشرق الأوسط بشكل خاص.
- 2- تقديم مقارنة بمعرفة مدى تأثير أهمية موقع الجغرافي السوري على تغيير السياسة التركية تجاه سوريا.
- 3- إستعراض قضايا عالقة بين تركيا وسوريا، وتغيير السياسة التركية من تصفير مشاكل الى تصفير الثقة تجاه سوريا.
- 4- دراسة السياسة الخارجية التركية قبل و بعد إندلاع الثورة السورية عام 2011 تجاه سوريا في مجالات السياسية-الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية- الأمنية.
- 5- التعرف على أهم الأسباب وراء تدخل عسكري تركي في سوريا بشكل مباشر.

منهجية البحث

لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على منهجين رئيسيين وهما:

- 1- المنهج التاريخي: من خلال هذا المنهج نرجع إلى جوانب التاريخية لعلاقات بين تركيا وسوريا قبل 2011 من نواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية.
- 2- المنهج (الوصفي التحليلي) فهي المنهج الانسب في هذا البحث، من خلاله نقوم بوصف السياسة الخارجية التركية وتحليل أهم مواقف تركية إزاء سوريا بعد إندلاع الثورة ، ثم تحليل تأثير الأزمة السورية على التغيير والاستمرارية السياسية التركية تجاه سوريا بعد 2011.

هيكلية البحث:

يتكون هذا البحث من أربعة مباحث

المبحث الأول: في هذا المبحث نتطوع على أهم العوامل الداخلية التي تؤثر على السياسة الخارجية التركية من ضمنها العوامل القيادية والايديولوجية والعسكرية، أما المبحث الثاني: يتكون من أهمية موقع جيو ستراتيحي سوريا لتركيا وتحديد مراحل موقف تركيا تجاه سوريا بعد 2011،

والمبحث الثالث: نتناول مجموعة من القضايا المتغيرة بين تركيا وسوريا بعد 2011. وأما في
المبحث الرابع نتحدث عن أهم القضايا المستمرة في السياسة التركية تجاه سوريا بعد 2011.

المبحث لأول

العوامل الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية التركية

ترتبط السياسة الخارجية التركية إرتباطا وثيقا بالسياسات المحلية، ونمط وطبيعة توجهات نظام
الحكم القائم، وأولوياته، وأهدافه على الساحتين الإقليمية والدولية . وأهم العوامل الداخلية التي تؤثر
السياسة الخارجية التركية هي :

الفرع الاول: القيادة السياسية:

و يقصد بالقيادة السياسية النشاط الذى يقوم به شخص ما، يحتل موقعا وظيفيا على رأس الهرم
الوظيفي " عادة ما يكون رسميا"، حيث يتيح له الموارد اللازمة للقيام بالقيادة، وهو شخص يمارس ما
يسمى "بالقيادة المسؤولة"⁽¹⁾. يعني محددات شخصية من أهم العوامل المؤثرة في تحديد السياسية
الخارجية للدول لصانع القرار في السياسة الخارجية. لأن غالبياً ما تعكس سلوكياتهم على عملية صنع
القرار الخارجي، خاصة في دول العالم الثالث، وبما أن القرارات الصادرة عن الدولة في النهاية هي من
صنع شخص أو مجموعة أشخاص. ونعني بالسمات الشخصية هي مجموعة الخصائص المرتبطة بالتكوين
المعرفي والسلوكي⁽²⁾. ولذلك تغير القيادة السياسية في الدول النامية، والدول السلطوية عموماً يؤدي
إلى تغير السياسة الخارجية وتزداد هذه الظاهرة، في حالة شخصنة السياسة الخارجية يهيمن

⁽¹⁾ -اسماء احمد شوكت، "التغير في السياسة الخارجية الروسية تجاه دول آسيا الوسطى"، بحث نشر في المركز الديمقراطي
العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 26 يولي 2016، متاح على الربط التالي:

<https://democraticac.de/?p=3465> 1

⁽²⁾ - محمد عربي لادمي ، التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق ، سوريا والقضية الفلسطينية(1990-2010)،
المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2017، ص 21.



القائد السياسي على الدولة ومؤسساتها ومن ثم عملية صنع السياسة الخارجية ويترتب على ذلك أن يكون استمرار أو تغيير السياسة الخارجية رهن استمرار أو تغير هذا القائد⁽³⁾.

وفي هذا المنظر، ظهرت في تركيا دور الشخصية مصطفى كمال أتاترك على السياسة الخارجية التركية بعد تاسيس تركيا الحديثة عام 1923، وقد انعكست شخصية اتاتورك بشكل كبير على رسم السياسة الخارجية التركية التي تتبنا على مبدئه الشهير " السلام في الوطن، والسلام في العالم"، منذ ذلك الحين هدف السياسة الخارجية التركية هي حماية ومحافظة على الاستقلال الوطنى، وابتعاد عن تدخل في القضايا الإقليمية والدولية⁽⁴⁾. وأستمره السياسة التركية على هذا النهج حتى وصول حزب العدالة والتنمية على السلطة عام 2002، و تجلى دور القيادات حزب العدالة والتنمية على السياسة التركية، وأدى إلى تغير السياسة التركية بشكل واضح على المستويات الداخلية والاقليمية والدولية⁽⁵⁾، ولذلك وأسس السياسة التركية الجديدة على مجموعة من المبادئ⁽⁶⁾.

إذ وجدت القيادات السياسية التركية نفسها ملزمة بضرورة الاضطلاع بادوار خارجية تناسب وطموحها السياسي، إذ تبنت مقاربات إستراتيجية متعددة الابعاد، حيوية ومستديمة حيال كل الأقاليم

³ () -محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 3، 1998، ص 102.

⁴ () جوتيار عادل محمود، السياسة الخارجية التركية (2002-2008) دراسة في دور النخبة، اطروحة دكتورا، جامعة صلاح الدين، كلية القانون والعلوم السياسية، اربيل، 2010، ص 27.

⁵ () Kilic Bugra Kanat, AK Party's Foreign Policy: Is Turkey Turning Away From the west?, *Insight Turkey*, Vo 12, No1, p214.

⁶ () أهم المبادئ في السياسة التركية بعد عام 2002 هي المبادئ التي اسس أحمد داود اوغلو (التوازن بين متطلبات الأمن والديمقراطية، التوازن بين الهوية الأوروبية والإسلامية، وتصفير المشاكل ، والعمق الاستراتيجي) ولكن بعد 2012 تغيرت هذا النهج إلى نهج جديد وهي (الدور الإقليمي مع الحلفاء ، المدخل الدبلوماسي الإنساني التركي في العلاقات الدولية ، وكذلك مبدء استعادة تركيا: أولوية الديمقراطية والاقتصاد والدور الدائلي ، والسياسة التوافقية)، لمزيد من التفاصيل ، انظر: احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي و طارق عبدالجليل ، مركز الجزيرة للدراسات ، ط2، الدوحة، 2011، ص 612-615. و عماد يوسف قدورة، " مسألة التغيير في السياسة الخارجية التركية : المراجعات والاتجاهات" ، بحث نشر في المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة، ديسمبر 2015، ص 2-10



الجيو سياسية التى ترتبط به ، وفي سبيل ذلك سخرت أدوات سياستها الخارجية الجديدة القائمة على مجموعة من المبادئ والوسائل الدبلوماسية التى مثلت التوجه العام لها، وهو ما دفع دول المنطقة للعمل معها بشكل منسق من اجل حل المشاكل الإقليمية، فضلاً عن إيجاد ترتيبات ومقاربات إقليمية جديدة، والذي بدوره ساهم في بلورة دور إقليمي فاعل ومؤثر في المجال الحيوي التركي⁽⁷⁾.

الفرع الثاني: الأيديولوجية :

يصبح التغيير الجذري في السياسة الخارجية إمتداداً للتغيير الجذري في طبيعة النخبة السياسية الحاكمة، خاصة في الدول النامية أو الدول التسلطية، إذا ما تغير نمط عقائده وإدراكاته للبيئة الخارجية التى تحمل الأيديولوجيا الخاصة⁽⁸⁾. وهذه الأيديولوجيا يؤدي إلى تغير نسق القيم والمعتقدات السائد في النظام ومن ثم يسود نوع من التوازن في العلاقات المتبادلة بين الدولة والمجتمع، تحت تأثير ارتفاع معدلات المشاركة السياسية وترسيخ قيم المحاسبة السياسية، كما قد يؤدي تغير النسق القيمي والعقدي للمجتمع، الى تغير الأيديولوجيا السائدة والاتجاه نحو تبني قيم الثقافة السياسية المشاركة. و عادة مثل هذا التغيير الهيكلي الذي يشهده النظام السياسي، تنعكس نتائجه على أهدافه وتوجهات السياسة الخارجية⁽⁹⁾.

وبناءً على ذلك، السياسة الخارجية التركية متأثرة بايديولوجية "الكالمالية والعثمانية الجديدة" من بداية تأسيس الدولة حتى الآن، وتستند الإيديولوجية الكالمالية بمبادئها الاساسية و تتجه نحو التقدم الحضارة، ومن خلال كل من توجهها الإيديولوجي والجيوبولتيكي على سياسة خارجية نشطة تجاه أوروبا، بعيداً عن محيطها الجغرافي الاسيوي والشرق أوسطي⁽¹⁰⁾، إذ عمد "اتاتورك" إلى إقامة دولة- أمة علمانية

⁽⁷⁾ فراس محمد الياس، تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة، شركة دار الأكاديمي للنشر

والتوزيع، بدون سنة، ص 195.

⁽⁸⁾ محمد السيد سليم ، مصدر سابق، ص 105.

⁽⁹⁾ نرمين عزت عوض حنا، الإستمرار والتغيير في السياسة الخارجية الروسية تجاه دول أسيا الوسطى والقوقاز(1991-

2010)، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2013، ص 18.

⁽¹⁰⁾ بسمه محمد عبداللطيف، العثمانية الجديدة والممارسة للسياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية في تركيا، رسالة ماجستير،

مجلة قهلاى زانست العلمية

مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية - اربيل، كوردستان،

العراق

المجلد (٤) - العدد (٣)، صيف ٢٠١٩

رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Online) - ISSN 2518-6566

(Print)



حديثة ذات توجه غربي، وقامت الحكومة التركية بتقييد ثلاثة عناصر مهمة هي: الجمهورية، العلمانية، والقومية، بينما التوجه الإيديولوجي العثماني الجديدة تبنى سياسة إقليمية مفتوحة على محيطها الجغرافي الواسع ودوائرها المختلفة، وخاصة في المنطقة الشرق الاوسط، من أجل التعاون الإقتصادي والسياسي والإجتماعي، وكذلك قامت هذه الإيديولوجيا بتقييد ثلاثة عناصر مهمة وهي: العثمانية، الاسلام، التعددية الثقافية والدينية. وتتسم السياسة الخارجية التركية قبل عهد حزب العدالة والتنمية بالانعزال والقطعية مع الموروث الإسلامي والعثماني، والانكفاء إلى المربع الجغرافي للأناضول، رافقها حياد حيال قضايا الشرق الاوسط، والتوجه والارتقاء في قلب المجتمع الاوروبي ومنظمات الدولية.⁽¹¹⁾

ووفقاً لأيديولوجية الكمالية، دولة علمانية ذات هوية غربية، أي إن تركيا دولة أوروبية باعتبارها قريبها الجغرافي من أوروبا، وسعي إلى غرس الثقافة الأوروبية في المجتمع التركي،⁽¹²⁾ وعلى عكس أتاتورك استعادة "إردوغان" ورفاقه الركن المغيب في الهوية التركية، وهو الدين الذي نفتته العلمانية الكمالية، في مشروعها المهيمن وفي حدود السقف المتاح، فإن استدعاءهم للدين تم في إطار الاجتماعية وليس السياسي، وهم بذلك قدموا المشروع الإصلاحية على الأيديولوجي، وقد نجحت تركيا في استخدام البعد الثقافي والديني وحتى الحضاري في سياستها الخارجية في عهد حكومة العدالة والتنمية منذ عام 2002، من خلال مبدئي سياسة الابعاد المتعدد ومبدأ حوار الحضارات الذين رفع شعارهما "احمد داود اوغلو" رئيس الوزراء السابق، في ذلك على الإرث التاريخي والروابط الدينية والثقافية العميقة بين الشعب التركي والشعوب المجاورة، وهو ما سمي بـ "العثمانية الجديدة".⁽¹³⁾

جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2014، ص 78.

⁽¹¹⁾ رنا عبد العزيز الخماش، "النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2002-2014، مجلة مستقبل العربي، بيروت العدد 22، 2014، ص 84.

⁽¹²⁾ عبد الله تركمان. "محددات السياسة الخارجية التركية." مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، 2013/11/16، متاح على الرابط التالي: <http://www.dctcrs.org>

⁽¹³⁾ محمد عربي لادمي، التنافس التركي- الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الاوسط (1996-2014)، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، جزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014، ص 75.



الفرع الثالث: المؤسسة العسكرية

يعتبر العامل العسكري المؤثر الرئيسي لقوة الدولة، وأداة فاعلة لتحقيق اهدافها الخارجية⁽¹⁴⁾. ومؤسسة العسكرية هي واحدة من أبرز مؤسسات النظام السياسي في تركيا، وهي الأقدم والاكثر تنظيماً في تاريخ الدولتين السلطانية والجمهورية، كانت ولا تزال عماد الدولة. ولم يكتف مصطفى كمال أتاتورك بتأسيس جيش على اسس تنظيمية وتقنية حديثة فحسب، وإنما بناه أيضاً على اسس عقيدية وسياسية تتضمن رؤية للسياسة العامة وللدور في بناء الدولة والحفاظ على الهوية⁽¹⁵⁾. لذلك يعد الجيش التركي الوحيد في أنظمة العالم الذي لا تخضع تقاليده لسلطة رئيس الحكومة أو رئيس الدولة إنما يستمد سلطته وصلاحياته من ذاته بحكم الدستور، ورفض أتاتورك التنازل عن هذا الحق على رغم من التطورات كلها التي دخلت تركيا في العقود الخمسة الاخيرة⁽¹⁶⁾.

وينظر إلى المؤسسة العسكرية في تركيا على أنها مدخل للسياسة العامة وعامل مؤثر ومتاثر بها، وانها جزء تكويني وجوهري في تكوين الدولة، وهي الحارس والحامي للدولة والمجتمع، وكذلك عملت المؤسسة العسكرية على إحكام السيطرة على المفاصل المدنية للدولة التركية عبر دستور عام 1961 بإنشاء عدة مؤسسات موالية للمؤسسة العسكرية⁽¹⁷⁾. وهكذا تتولى المؤسسة العسكرية تحديد مصادر التهديد، وتتولى الاستجابة التي تراها أيضاً، سواء أكان التهديد في الداخل أم في الخارج، عسكرياً أم سياسياً أم غير ذلك، ولم يكن للحكومة والبرلمان والمؤسسات السياسية والتنفيذية والقضائية رقابة جدية، أو تدخل، أو إشراف مباشر على عملها، فقد باشرت خلال عقود عدة ماعدته مهماتها وسياساتها الداخلية (واحياناً

⁽¹⁴⁾ محمد عربي لادمي، "التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق، سوريا والقضية الفلسطينية(1990-2010م)"،

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2017، ص 25.

⁽¹⁵⁾ عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية: الاستمرار والتغيير، بحث نشر في المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، دوحة، 2012، ص 70.

⁽¹⁶⁾ جليل عمر علي، السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الاوسط 1991-2006، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية، 2011، ص 36.

⁽¹⁷⁾ وهي: المحكمة الدستورية، مجلس الأعيان، المجلس القضاء، مجلس الامن القومي، مجلس التعليم العالي لة مستشار عسكري، المجلس الاعلى للاذاعة والتلفزيون لمراقبة وسائل الاعلام، لمزيد من التفاصيل انظر: رنا عبد العزيز الخماش، مصدر سابق، ص 74.



الخارجية)، بسلطة الذاتية، وكان لديها نوع من الاستقلالية في كل مايتعلق بها تقريباً، كما تمتعت بقوامة واضحة وصريحة⁽¹⁸⁾.

على الرغم من أن القانون التركي يضع المؤسسة العسكرية تحت إشراف مجلس الوزراء التركي فإن الواقع يفصح عن أن المؤسسة العسكرية هي المحرك الاساسي للحياة السياسية الفعلية لتركيا، وفي هذه الفترة يعني من 1923 حتى 2002 يشعرون اغلبية الاتراك بأن العسكر هو الحارس الوحيد لمبادئ الدولة وحامي وجودها في مواجهة مخاطر الانقسامات بفعل التركيبة السكانية، وصاحب اليد العليا في الحيلولة دون انفصال الاكراد بدولة مستقلة جنوب شرق الاناضول، وكذلك ينظرون معظم الاتراك إلى الانقلابات الثلاثة التي حدثت في تركيا وتولى فيها العسكرين الحكم إلى انها مواقف ضرورية جاءت لحماية ونظام الدستور⁽¹⁹⁾ ولكن رغم هذه الصلاحيات المؤسسة العسكرية، مع تولى حزب العدالة والتنمية شهدت تغيرات نسبية في طبيعة العلاقات المدنية والعسكرية، وخاصة بعد التعديلات الدستورية والقانونية التي قامت بها حكومة حزب العدالة والتنمية بعد الاستفتاء الذي اجري في 12 سبتمبر 2010، وعلى رغم من تلك التعديلات التي فصلت وضعية الجيش القانونية ودوره السياسية داخل مجلس الامن القومي فلاينبغي، ان يدفعنا ذلك إلى القول إن عهد تدخل الجيش في السياسة قدولى⁽²⁰⁾.

ومما سبق، لايمكن تجاهل دور المتغيرات الداخلية بما فيها القيادة السياسية وأيديولوجية الأحزاب، والمؤسسة العسكرية التركية في صنع السياسة الخارجية التركية، ويشاركون في تحديد نهج السياسة الخارجية التركية نحو العالم، ولهذا السبب بعد تولى حزب العدالة والتنمية عام 2002، وغيرت نهج السياسة الخارجية التركية من دولة ذات توجه نحو الغرب إلى دولة ذات توجه نحوالشرق، بسبب ذلك يعود إلى حدوث التغيير في الميول القيادات السياسية وايديولوجية حزب حاكم ذات مورث الإسلامي و تقليص دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية و بشكل تدريجي عن طريق القانون.

¹⁸) عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية: الاستمرار والتغيير، مصدر سابق، ص71.

¹⁹) انظر: -محمد عوض حميدة، العلاقات التركية-الامريكية في الفترة من 2003 إلى 2010، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كاية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2013، ص 36-38.

²⁰) معمر خولي، "الاصلاح الداخلي في تركيا"، بحث نشر في المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، دوحة، يونيو

المبحث الثاني

الوضع السوري الراهن في منظور السياسة الخارجية التركية

منظور السياسة الخارجية التركية مختلفة تماماً عن سابقها حيال سورية بعد إندلاع الثورة، وهذه الأزمة مستمرة حتى الآن، وبسبب أهمية موقع سوريا من ناحية جيوسراتيجية لتركيا أدى إلى تغيير موقف تركيا حسب الوضع السوري، لكي لا يهدد الامن القومي التركي من ناحية، و من ناحية أخرى لا ينعكس مع المصالح الدول العظمى في الازمة السورية خاصة أمريكا وروسيا، وفي هذا المبحث نتحدث عن أهمية موقع سوريا لتركيا، و مراحل موقف تركيا تجاه سوريا .

المطلب الأول: أهمية موقع جيو ستراتيحي سوريا لتركيا

تكمن أهمية سورية جيوستراتيحياً بالنسبة إلى تركيا في أنها تشكل المحور الأساسي لسياستها على صعيدين على الأقل : يرتبط الاول بالسياسة التركية الشرق متوسطة وتوازاناتها ؛ إذ يشكل مثلث "تركيا ، سورية ، مصر" توازنات خط شرق المتوسط، ويرتبط الثاني بالنسبة السياسة التركية في الشرق الاوسط ضمن الاستراتيجية المشرقية، وكلاهما يشكلان جزءاً أساسياً من الاستراتيجية التركية الكبرى " العمق الاستراتيجي ".⁽²¹⁾ و لأن الحدودها مع سورية أطول حدود لتركيا مع بلد آخر، و إذا كانت تسود العلاقات تعايش سلمي بين البلدين كانت هذه الحدود تسهل التواصل، أما في أوقات الصدام فقد كانت هذه الحدود تشكل خطأً للتوتر وللقتل⁽²²⁾.

ولذلك سوريا لها أهمية إقتصادية: لإقامة علاقات الاقتصادية وثيقة ومثمرة خاصة في المجالات الزراعة والتجارة والنقل فضلاً عن استخدام المناطق المائية المشتركة. هذه الضرورات والاستحقاقات الجغرافية المفتوحة والاقتصادية والجيوسياسية، وبإغلاق هذه البوابة لا يستفيد تركيا من نفط الخليج

²¹ (احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي : موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر تلجي طارق عبدالجليل ، (بيروت والدوحة: الدرا العربية للعلوم ، ومركز الجزيرة للدراسات)، 2010، ص 435-440.

²² (موريل ميراك - فايسباغ وجمال واكيم، السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ عام 2002، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2014، ص 175.



العربي وغازه، واستفادة المنطقة العربية من الموارد المائية التركية، والطاقة الكهرومائية، وشبكة النقل المواصلات والاسواق التجارية⁽²³⁾، فتحويل تركيا إلى قوة إقتصادية إقليمية ودولياً يحتاج إلى استقرار إقليمياً وهو الامر الذي من اجله جرى صوغ سياسة " تصفير النزاعات" بشكل عام، ولأن الشرق الاوسط منطقة مليئة بالصراعات والازمات، فإن الاستقرار الاقليمي لايمكن إنجازه إلا من خلال تحقيق السلام وحل القضية الفلسطينية، وهو ما لايمكن ان يتم إلا مع استعادة سورية حقوقها واستعادة اراضيها المحتلة، وتحقيق السلام العادل والشامل الذي تسعى تركيا إلى تحقيقه⁽²⁴⁾، و من ناحية السياسية، الجغرافية السورية هي بوابة الحيوية المنفذ البري المباشر لتركيا نحو العالم العربي ومنطقة الشرق الاوسط في اسيا، وكذلك مدخل لتنفيذ الاستراتيجياتها و مشروعاتها في المنطقة، وفي زيادة النفوذ الإيراني في سورية، ينذر باغلاق البوابة في وجه تركيا، ويقف أمام تنفيذ الكثير من المشاريع الحيوية المشتركة لتركيا مع العالم العربي⁽²⁵⁾.

ومع ذلك، أن لسورية أهمية بالنسبة إلى تركيا من ناحية الامنية سواء المتعلقة بحزب العمال الكردستاني، أو عملية السلام في الشرق الاوسط، فبالنسبة إلى عملية السلام، ترى تركيا أنه ينبغي ألا ينظر إليها بوصفها خلافاً عربياً - اسرائيلياً، فحسب، بل تعطيتها مفهوماً ودلالة جديدة في سياستها الإقليمية، ليس في إطار تأثير تركيا الإقليمية فحسب، بل في حساباتها الامنية أيضاً⁽²⁶⁾.

المطلب الثاني: مراحل موقف تركيا إزاء النظام السوري

الفرع الاول: مرحلة طلب لإصلاحات السياسية :

²³ () احمد داود اوغلو ، مصدر سابق، ص 437.

²⁴ () على حسين باكير، "الابعاد الجيوسياسية للسياستين الايرانية والتركية حيال سورية"، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، مارس 2013، ص 20.

²⁵ () د. حسين إبراهيم قطريب، "الشراكة الإستراتيجية بين تركيا وسورية الثورة والمستقبل"، بحث نشر في المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، 2017/3/10، ص 2.

²⁶ () نفس مصدر، ص 21.



بدأت هذه المرحلة من تاريخ اندلاع الثورة الشعبية في سورية في منتصف آذار/مارس 2011 وحتى منتصف نيسان/أبريل.⁽²⁷⁾ ودخلت تركيا بسرعة وحاولت إقناع الاسد بتنفيذ إصلاحات من شأنها أن تؤدي إلى نظام حكم تعددي وديمقراطي في نهاية المطاف⁽²⁸⁾. ولذلك قام الحكومة التركية دفع النظام السوري وقيادته إلى إنفتاح وإجراءات الإصلاحات اللازمة لتجاوز المحنة الداخلية، فوجه القادة الاثراك الكثير من النصائح للرئيس السوري بشار الأسد. وصرح الحكومة التركية دعمها الكامل واستعدادها لتوفير كل السبل وإمكانيات اللازمة لتحقيق الإصلاح المطلوب في اسرع وقت⁽²⁹⁾.

وبهذا، قام تركيا بإقناع الرئيس السوري بتبني فكرة الإصلاحات والتغيير باسرع مايمكن، والتعامل بجدية مع النصائح والمطالب التركية، واخذ خريطة الطريق المطروحة من قبل أنقرة بعين الاعتبار، إذا ما كانت القيادة السورية تريد الخروج من مأزقها هذا باقل الخسائر و الإضرار، حيث تضمن الطريق التي وضعتها أنقرة أمام الرئيس الاسد جملة من الاقتراحات والمطالب⁽³⁰⁾. وحتى وصل الأمر إلى أردوغان أرسل الوزير الخارجية أنذاك أحمد داود أوغلو في 2011/4/6 إلى دمشق على رأس وفد للقاء الرئيس السوري وباقي المسؤولين، وقد حمل الوفد رسالة تتضمن نصائح للاسد⁽³¹⁾. ومع ذلك، قد مجلس الامن

(27) - على حسين باكير، " محددات الموقف التركي من الازمة السورية : الابعاد الانية والانعكاسات المستقبلية"، بحث نسر في المركز العربي للبحوث ودراسة السياسات، الدوحة، حزيران/يونيو 2011، ص 8.

(28) عارف محمد خلف البياتي و إبراهيم احمد حسن ناصر الجبوري، " الدور التركي في الأزمة السورية"، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، المجلد 2 السنة 2 العدد 4، كانون الاول 2015، ص 10.

(29) على حسين باكير، : محددات الموقف التركي من الازمة السورية"، مصدر سابق، ص 6.

(30) ركزت أهم بنود هذا المطالب على: إعلان حكومة سوريا الجديدة وتجمع كافة الاحزاب والميول السياسية والاجتماعية الفاعلة . والعمل على تسريع عجلة الإصلاحات الدستورية والسياسية والاجتماعية ، والتعامل بجدية وبشكل عملي مع مطالب مئات الالاف من الاكراد في سوريا، لمزيد من التفاصيل انظر: عبدالكريم أحمد الاسطبل، السياسة الخارجية للقوبالاقليمية تجاه الثورة السورية تركيا و إيران" : دراسة مقارنة 2011-2014، رسالة الماجستير، جامعة الاقصى ، غزة، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، برنامج الدبلوماسية والعلاقات الدولية. 2014، ص 96.

(31) وأهم نصائح هي: 1- عدم التأخير في تبني الإصلاحات المنشودة وتطبيقها ، مع ضرورة الانفتاح على المعارضة خاصة أن ذلك من شأنه أن يؤمن الاستقرار السياسي المطلوب. 2- ضرورة الانفتاح على العامة وشرح البعد الايجابي للعلاقة مع السنة ونظرة الاسد إليهم من خلال كون زوجته سنية ايضاً. 3- إستعداد تركيا لتأمين الدعم اللازم لكل ماتطلبه العملية الإصلاحية. 4- ضرورة الانتباه إلى أن مايجري في المنطقة لايقصر فقط على النموذج المصري والتونسي ، وإن



القومي التركي بتاريخ 28 نيسان 2011 جلسة بمشاركة عبدالله غول رئيس الجمهورية آنذاك ورئيس الوزراء رجب طيب اردوغان و وزير الخارجية انذاك احمد داود اوغلو ، بالاضافة إلى رئيس هيئة الاركان العامة ورئيس جهاز المخابرات والقائد العام للدرك ، فضلاً عن سفير تركيا في دمشق لمناقشة الاوضاع في سورية، وتؤكد هذا المجلس على ضرورة تطبيق الإصلاحات في سورية وتحقيق السلم الاجتماعي والإستقرار. ولكن تصاعد الموقف التركي بناءً على التطورات في المشهد السوري، و وصل إلى هذا القناعة أن النظام السوري لا يريد أن يقوم بالإصلاحات السياسية، وإذا لم يطبق هذه الإصلاحات ستتغير موقفها، وهذا الموقف هي دعم المعارضة السورية⁽³²⁾.

الفرع الثاني: مرحلة دعم المعارضة السورية وإسقاط نظام السوري

بعد فشل تركيا في إقناع النظام السوري بتطبيق الإصلاحات السياسية، اخذ العلاقات التركية السورية طريقها نحو التصعيد، عندما اصبح أن تركيا كانت تدعم أيضاً مجموعات المعارضة السورية في الخفاء - في حين قامت السياسة الرسمية على دعم التغيير السياسي عبر النظام السوري القائم⁽³³⁾، جاء هذا الموقف بعد أن ترسخت لدى أنقرة قناعة بأن الاسد غير جاد أو غير قادر على إحداث إصلاحات حقيقية تحتوي الازمة أو بفوات الوقت على مثل هذه الخطوة، وبعد أن فقدت تركيا إمكانات الضغط على النظام إثر القطعية الدبلوماسية الكاملة بينهما بعد سحب السفيرين، فضلاً عن تقدم فصائل المعارضة ميدانياً في مواجهة النظام، وقد امتدت هذه المرحلة على مدى ثلاث سنوات تقريباً حتى قبيل إتفاق بين جون كيري وزير خارجية الامريكية سابق، و لافروف وزير خارجية الروسية الأسبق وكانت أنقرة في هذا الموقف شبه وحيدة على الساحة الدولية، في تناقض تام مع المحور الروسي- الايراني الداعم للاسد ، لكن أيضاً في تمايز عن الموقف الامريكي - الاطلسي الدولي سريع التبدل والذي دعا للتركيز على مكافحة " الارهاب" ممثلاً في تنظيم الدولة.⁽³⁴⁾

الايضاح في سورية قد تؤثر في الشرق الاوسط باكملة . لمزيد من التفاصيل انظر: على حسين باكير، محدثات

الموقف التركي من الازمة السورية، مصدر سابق، ص 9.

⁽³²⁾ عارف محمد خلف البياتي و إبراهيم احمد حسن ناصر الجبوري، مصدر سابق، ص 13.

⁽³³⁾ عبدالكريم أحمد الاسطل، مصدر سابق، ص 105.

⁽³⁴⁾ د.سعيد الحجاج، مصدر سابق، ص 11.



وبعد فقدان الأمل في النظام السوري، وعلى رغم من التحذيرات القادمة، بدأت تركيا تستضيف إجتماعات نشاط المعارضة السوريين، وعلى رأسهم جماعة الإخوان المسلمين، وبحلول أواخر الصيف، كان المسؤولون الاتراك يتكهنون علناً وإن بدون التصريح عن اسمائهم - بسقوط النظام باعتباره أمراً لا مفر منه⁽³⁵⁾. في ضوء هذا عقد أول المؤتمرات في مدينة إسطنبول في نيسان/ابريل 2011 بدعوة من بعض منظمات المجتمع المدني التركية لبحث مجريات الاحداث في سورية، وتلاه عدد من المؤتمرات ، كان من بينها مؤتمر أنطاليا تحت إسم " المؤتمر السوري للتغيير". وكان من قراراته إعلان دعم الثورة السورية، والدعوة إلى إسقاط النظام، ثم عقد "مؤتمر إنقاذ الشعب السوري" فمؤتمر إسطنبول في أب/ اغسطس للدعوة لإنشاء المجلس الوطني السوري المعارض الذي خرج إلى النور في إجتماع آخر في إسطنبول أيضاً بتاريخ 2 تشرين الاول/اكتوبر 2011، حيث تمت تلاوة البيان التأسيسي للمجلس الذي هو الاطار الموحد للمعارضة السورية، ويضم جميع الاطياف السياسية المعارضة في الداخل لدعم الثورة حتى إسقاط النظام القائم بجميع أركانه ، وإقامة دولة مدنية⁽³⁶⁾.

الفرع الثالث: مرحلة التراجع و الحل السياسي

يبدأ هذه الفترة خارج موقف تركي، لأن تركيا تخلى عن شعار إسقاط الاسد والقبول بخطة الفترة الانتقالية وجدولها الزمني وفق الإتفاق الأمريكي - الروسي في فيينا بما يعني الموافقة الضمنية على بقاء الاسد على رأس السلطة حتى الإنتخابات أخر مع عقدها في نهايتها، رغم عديد التصريحات برفض بقائه في السلطة بعدها⁽³⁷⁾. ومن الاسباب التي ساهمت في تراجع موقف تركيا و إضعاف إمكانات الدور التركي حول الإسقاط النظام السوري و رحيل بشار الاسد بشكل واضح في سوريا خاصة بعد التدخل العسكري الروسي المباشر، والإتفاق الامريكي - الروسي على سقف وخارطة طريق الحل وجدولها الزمني

⁽³⁵⁾ Francesco D Alema, The Evolution of Turkey's Syria Policy, Istituto Affari Internazionali, October 2017, p10.

⁽³⁶⁾ على حسين باكير، "الثورة السورية في المعادلة الإيرانية- التركية: المآزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة"، بحث نشر في المركز العربي للبحوث ودراسة السياسات، الدوحة، كانون الثاني/يناير 2012، ص 14.

⁽³⁷⁾ د.سعيد الحجاج، مصدر سابق، ص 12



وشكل سوريا المستقبلية ضمن بنود شملت تهديداً مبطناً بالإرهاب أو دعم الإرهاب لمن يخرج عن هذا الاتفاق⁽³⁸⁾.

بناءً على ذلك ، شهدت الميدان السوري الصراعات الاستراتيجية الدولية، على رغم أن أمريكا وروسيا يريدان الحفاظ على بنية الدولة السورية، ولكن إستراتيجياتهما مختلفة ، فأمريكا لاتريد أن تنهز المعارضة ، ولكنها لاتريد في نفس الوقت أن تنتصر بالحسم العسكري، لأنه يؤدي إلى انهيار الدولة ، وتفضل أن تبقى موازين القوى على الارض متكافئة، حتى يضطر النظام إلى قبول الحل السياسي، أما روسيا فلا تمنع أن يحسم النظام إن استطاع الصراع عسكرياً، ليظل الوضع كما كان قبل إندلاع الثورة ، لمنعها توافق على الحل السياسي إن شعرت بان المعارضة المسلحة قد تنجح في إسقاط نظام⁽³⁹⁾. ويشير هذا القاسم المشترك بين مواقف القوى الدولية الفاعلة في الملف السوري -سواء المؤيدة للثورة أم المدافعة عن النظام هو تسليمها بأن الحل في سوريا هو حل سياسي بوصفه الحل الوحيد، و تصرف طريقه الديبلوماسية والحوار، لذلك توافقت على خطة المبعوث الدولي العربي المستقيل كوفي أنان⁽⁴⁰⁾.

وفي ضوء هذا، تراجعت تركيا عن دعوة إلى تشكيل تحالف دولي لإسقاط نظام الرئيس بشار الأسد، وتصادم هذا الموقف مع المصالح الإيرانية والروسية الداعمة لنظام الاسد، مما اطال امد الصراع السوري وادى إلى تعقيده، وهو ما اثر سلباً على دور تركيا في الاقليم والتعاون الاقليمي بين الدولة⁽⁴¹⁾، بهذا الشكل

³⁸ (بنود التفاهم المشترك في فينا 2 ، موقع سكاى نيوز 31 تشرين الاول/ اكتوبر 2015، متاح على الربط التالي:

<http://goo.gl/XXjMAU>

³⁹ (مؤتمر السلام السوري "جنيف 2 " وتحديات البيئة الإقليمية والدولية، بحث نشر في المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، فبراير 2014، ص 188.

⁴⁰ (اقترح خطة غائمة من ست نقاط، طالب فيها جميع الأطراف بالالتزام بها، ورحب بها المجتمع الدولي، ودعمها بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2042، الذي قضى بوضع آلية مراقبة دولية للإشراف على تطبيق وقف إطلاق النار، من خلال إرسال بعثة مراقبين دوليين لمزيد من التفاصيل انظر : إيمان أبوزيد مخيمر، " إستراتيجية المصالح بين الصراع والثورة "الأبعاد الإقليمية والدولية" في المسألة السورية"، بحث نشر في المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، برلين، 27/ يوليو 2015 متاح علي الربط التالي: <http://democraticac.de/?p=17244>

⁽⁴¹⁾ فريق الازمات العربي، أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاسها على العلاقات العربية - التركية ودور تركيا الإقليمي، بحث نشر في مركز دراسات الشرق الاوسط، الاردن، تشرين الثاني/نوفمبر 2016، ص 14.

سيدخل تركيا في صراعات مع العديد من دول الجوار: سوريا والعراق وإيران من جانب، ومن جانب الآخر مع بعض القوى الدولية خاصة كل من روسيا وصين، لانه يركز روسيا أن بقاء النظام السوري هو نفوذ جيوسراتيجي لها حتى لو كان هذا النظام ضعيفاً، كما أنه في حال تدهورت الاوضاع إلى منزلقات إقتتال أهلي. ولقد قررت روسيا مناهضة الثورة ومواجهة من يؤديها، بعد أن استخدمت بالتوافق مع الصين حق النقض "الفيتو" مرتين في المجلس الامن، وأعاققت بلورة إدانة أو إجراءات دولية رادعة ضد نظام السوري⁽⁴²⁾.

الفرع الرابع : مرحلة التدخل العسكري

بعد سنوات من بدأ الازمة السورية تدخلت تركيا للمرة الاولى عسكرياً في الشمال السوري عبر قصف جوي ومدفعي متكرر، وقد جاء هذا الموقف بعد اتفاق تركي أمريكي غير معلن، يتضمن موافقة أمريكية على إنشاء منطقة أمنة، شمال سوريا لطالما طالبت با أنقرة في مقابل السماح لطائرات التحالف الدولي باستعمال القواعد العسكرية التركية في قتالهم لتنظيم الدولة الإسلامية(داعش) ، وتكمن أهمية هذه الخطوة التركية الى جانب الملف مكافحة تنظيم الدولة في بعدين آخرين لا يقلان أهمية، ألا وهما : الملف الكردي والمشهد السوري بشكل عام⁽⁴³⁾. وبهذا فإن تدخل تركيا عسكرياً وقصفها لمواقع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وقصفها أيضاً لبعض مواقع حزب العمال الكردستاني في سورية وشمال العراق هو محاولة أنقرة التذكير بانها دولة إقليمية مركزية تقرر ماتقوم به ولا تخضع لإجندة الآخرين⁽⁴⁴⁾. وكذلك تريد الحكومة التركية نفي تهمة "التسامح والتساهل" عن نفسها بمساعدة مقاتلي داعش، سواء بإلقاء القبض على عدد كبير من المشتبه بهم داخل تركيا (وصل عددهم حتى الآن 851 شخصاً)، أو بضرب مواقع تنظيم

⁴²(Mira A. Abdel Hameed & Mohamad Hussein, Turkish Foreign Policy Towards Syria)

Since2002, Asian Social science, Vo 14, No2, 2018, p14.

⁴³(وحدة التحليل الدراسات في المركز ، " التوازنات والتفاعلات الجيوسراتيجية والثورات العربية" ، بحث نشر في المركز العربي

للأبحاث ودراسة السياسات، اربيل 2012، ص 14-15.

⁴⁴(عماد قدورة، "تركيا ومسألة التدخل العسكري بين الضغوط والقيود" ، بحث نشر في المركز العربي للأبحاث والدراسات، الدوحة

، 2014، ص 7.



الدولة في شمال تركيا، وهذا مهم جدا قبيل الانتخابات المبكرة المتوقع إجراؤها، وكذلك يعطي للمعارضة السورية المسلحة فرصة واسعة لكي يحسم المعركة ضد النظام السوري⁽⁴⁵⁾.

وبناءً على ذلك، قام الحكومة التركية بتدخل العسكري المباشر بمرحلتين في سوريا، مرحلة الاولي يسمى بـ (درع الفرات)، بدأت هذه المرحلة في فجر 24 آب العام 2016، دخلت دبابات الجيش التركي إلى الأراضي السورية قرب مدينة جرابلس الحدودية، بهدف مساندة قوات مشتركة من مختلف فصائل المعارضة السورية في توغلها داخل الأراضي السورية انطلاقاً من الأراضي التركية ضد تنظيم الدولة الاسلامية (داعش)⁽⁴⁶⁾. وهدف السياسي لهذه العملية هي التقدم العسكري التركي ميدانياً، وتقدمت نحو العديد من المناطق في حلب وجرابلس، وسيطرت على منطقة الباب، وأعزاز، وقريتي جبرين والراي كما سلف البيان، فضلا عن التنسيق مع الجماعات السورية الموالية لأنقرة لاستمرار تنفيذ الهجوم على عفرين بدعم من القوات التركية⁽⁴⁷⁾، أما المرحلة الثانية يسمى بـ (غصن الزيتون) بدء التقدم في تمام الساعة الخامسة مساءً من يوم 20 يناير/ كانون الثاني 2018، ووفقاً لمسؤولين أترك، فقد استندت العملية التي تجري على الاراضي السورية قانونياً، كما حصل في عملية درع الفرات، على المادة 51 من قرارات الامم المتحدة. وهدف تركيا لهذه العملية ابتعاد قات وحدات حماية الشعب في عفرين، لانه خطراً على أمنها بسبب أن هذا القوى تابع لحزب العمال الكردستاني (PKK). على رغم وجود الخلافات السياسية بين روسيا و إيران حول الازمة السورية مع تركيا، ولكن كانت تركيا تتقدم بخطي ملموس في سوريا غير تفاهماتها مع روسيا و إيران في مسار استانا- سوتشي في 29-30، كانون الثاني 2018 الذي تمخض عن اتفاقيات

⁴⁵ () احمد نصار، خمسة اسباب لتدخل تركيا عسكرياً في سوريا، موقع العربية ، 28 يوليو 2015، متاح على الرابط التالي:
(<http://t.arabi21.com/story/847868/%D8%AE%D9%85%D8%B3%D8%A9>)

⁴⁶ () محمد الكبلان، لتدخل العسكري التركي في سورية، الأسباب والأهداف والتحديات، بحث نشر في مركز برق للبحوث والدراسات، 13/9/2016، متاح على الرابط التالي:

(<http://www.merqab.org/2016/09/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8>)

⁴⁷ () رشاد العشري، أهداف السياسة التوسعية التركية في شمال سوريا، مقال منشور في موقع السياسة ، بتاريخ 15/8/2017، متاح على الرابط التالي: <http://www.siyassa.org.eg/News/15207.aspx>



مناطق التوتر ودخول القوات التركية إلى إدلب⁽⁴⁸⁾. و تهدف السياسة التوسعية التركية للتحرك على أكثر من إتجاه في الشمال السوري، ممثلة في دحر "داعش" من جهة، ووحدات حماية الشعب الكردية من جهة أخرى، ثم إضعاف القوات التابعة لإيران وحزب الله، وكذا نظام الأسد من جهة ثالثة، والسعي لبناء توازنات مع موسكو وواشنطن في سوريا⁽⁴⁹⁾. وعلى ذلك إحتلت تركيا في يناير 2018م، منطقة عفرين السورية تحت دعاوي حماية الأمن القومي التركي، الأمر الذي ترفضه كل المواثيق والأعراف الدولية، وتتدعي تركيا أنها تواجه وحدات حماية الشعب الكردية والتي تعتبر بمثابة إمتداد سوري لحزب العمال الكردستاني في تركيا والذي تصنفه إرهابيا، بل إن الحقيقي هو أن التدخل التركي جاء نتيجة للنجاحات من توازن القوى القائم حاليا في شمال سوريا، والذي بات يميل كثيرا لصالح الأكراد والنظام السوري⁽⁵⁰⁾. ويتضح مما سبق، أن السياسة التركية لم يتمسك بنهج واحد تجاه سوريا بعد 2011، بل أخذت مواقف المختلفة، وسبب ذلك يعود هذه التغييرات التي حدثت في مواقف الدول الإقليمية و الدولية حول الأزمة السورية، لأن في بعض الاوقات يحتاج تركيا بغير موقفها حتى لايتشابك مع مصالح الدول العظمي بما فيها الولاية المتحدة الامريكية والروسية، وسبب آخر يعود إلى التوازن القوى والدور الإقليمي التركي في المنطقة.

المبحث الثالث

القضايا المتغيرة في السياسة التركية تجاه سوريا بعد 2011

دخلت العلاقات التركية السورية مرحلة جديدة بعد 2011، وتميزت هذه المرحلة بتعطيل مبدأ التصفير المشاكل، لأن قام بقطع علاقاتها مع سوريا، بسبب هواجسها من الأزمة السورية، بنظر اعتبارها سيؤثر

⁴⁸ () محمود سمير الرنتيس، تركيا في عفرين: تحديات ما بعد العمل العسكري والمواقف الدولية وإقليمية، بحث نشر في مركز الجزيرة للدراسات، 25 يناير/ كانون الثاني 2018، ص 3.

⁴⁹ () رشاد العشري، مصدر سابق.

⁵⁰ () مصطفى صلاح، التدخلات التركية وإيرانية في المنطقة العربية: توافقات إستراتيجية ومسارات مختلفة، مقال منشور في موقع كتابة، 15 نيسان/ابريل 2018، متاح على الربط التالي:

(<https://kitabab.com/cultural/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84%D8>)

هذه الأزمة على الأمن القومي التركي، لذلك قام بقطع علاقاتها من الناحية السياسية والدبلوماسية، حتى وصل الأمر بتدخل العسكري في سوريا، ومن أبر هذه القضايا المتغيرة بين البلدين هما:

المطلب الأول: القضية السياسية - الدبلوماسية:

شهدت العلاقات التركية السورية مرحلة جديدة بعد فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات 3 تشرين الثاني 2002، فبعد يومين فقط من الفوز أعلن " عبد الله غول "رئيس تركيا السابق" أن تركيا ستطور علاقاتها مع الدول العربية⁽⁵¹⁾، خاصة سورية، لذلك كانت سورية أول بلد عربي يهنئ حزب العدالة والتنمية، وبعد تشكيل الحكومة دعت سورية الحكومة التركية إلى زيارة سورية. مع مطلع عام 2004 قام الرئيس السوري "بشار الاسد" في 2004/1/6 بزيارة تركيا التقى فيها معظم القادة الاتراك، وجرى توقيع الكثير من العقود والاتفاقيات على المستويات كافة، وقبل نهاية عام 2004 قام رئيس الوزراء التركي انذاك "رجب طيب اردوغان" بزيارة سورية يومي 23-24 كانون الاول 2004، تم في هذه الزيارة تجاوز البروتوكولات الرسمية مما أعطى انطباعاً عن تطور العلاقات و وصولها مرحلة التنسيق الاستراتيجي، وفي عام 2010 توجه الرئيس السوري "بشار الاسد" إلى اسطنبول لتقديم واجب العزاء للحكومة التركية، وحتى في 2007 زيارة رئيس الوزراء التركي انذاك " رجب طيب اردوغان" في نيسان 2007 الى مدينة حلب لمشاركة في افتتاح ملعب حلب الدولي ضمن هذا السياق، كما دخلت تركيا وسيطاً وراعياً لمفاوضات بين سورية وإسرائيل لأول مرة في التاريخ بهدف التوصل إلى اتفاق سلام بين الجانبين.⁽⁵²⁾

ومن أبرز الأحداث التي زادت من تعقيد العلاقات التركية السورية، اتجاه نظام الأسد، بتاريخ 2 يناير/كانون الثاني 2012، نحو إفراغ القنصلية السورية في مدينة غازي عنتاب بالكامل، وأتت تلك الخطوة إكمالاً لعملية إغلاقها التي بدأت بتاريخ 26 ديسمبر/كانون الأول 2011. وفي إطار رده على التصريحات التركية الحادة، اتجه النظام، يوم 26 مارس/أذار 2012، صوب إغلاق السفارة التركية، وذكر حينها أن السفير التركي "عمر أونهورن" اضطر للرجوع إلى تركيا من بيروت عبر الطريق البحري. قررت تركيا، بتاريخ

⁽⁵¹⁾ Mira A. Abdel Hameed & Mohamad Hussein, Op.Cit, P15.

⁽⁵²⁾ (العلاقات التركية- السورية: البعد التاريخي والرؤية المستقبلية(1923-2013)، بحث نشر في المركز السوري للعلاقات

الدولية والدراسات الإستراتيجية، (دون ذكر اسم الكاتب)، 2014، ص 25.



30 مايو/أيار 2012، قطع علاقاتها الدبلوماسية بالكامل مع النظام، وطردت ممثلين النظام الدبلوماسيين العاملين داخل أراضيها حازت الحكومة التركية بعدها بيوم، أي في 4 يوليو/أيار 2012، على قرار برلماني يؤهلها لإجراء عمليات عسكرية استخباراتية خارج الحدود. وفي 11 أكتوبر/تشرين الأول 2012، أوقفت القوات التركية الجوية إحدى الطائرات المدنية التابعة للخطوط السورية، وقامت بتصدير بعض مقتنيات الطائرة، وفي معرض رده على هذا الحدث، أعلن النظام السوري في 14 أكتوبر/تشرين الأول، إغلاق أجوائه أمام الطيران المدني التركي.⁽⁵³⁾

جاءت الفرصة لتركيا لتقطع علاقتها كاملاً مع النظام السوري على إثر قيام النظام السوري وميليشياته بمجزرة مروعة في مدينة الحولة قرب بريف حمص، وتسببت هذه المجزرة بإدانة عالمية واسعة. وقررت معظم الدول طرد سفراء النظام من بلدانها - فاعلنت على إثرها الحكومة التركية عن قرار بطرد جميع الدبلوماسيين السوريين من انقرة في 31 /5 /2013 ، وازافت الخارجية التركية في بيانها " إن قتل 110 المدنيين في الحولة بينه 50 طفلاً يعد جريمة ضد الانسانية لا يمكن أن تمر دون عقاب "، وأشار البيان إلى " أن تركيا والمجتمع الدولي على استعداد لاتخاذ خطوات اكثر صرامة إذ وصل النظام السوري استخدام العنف ضد المدنيين⁽⁵⁴⁾.

المطلب الثاني: القضية الاقتصادية

شهدت علاقات بين البلدين بعد 2002 تطوراً ملحوظاً خاصة من الناحية الاقتصادية والتبادل التجاري ، بحيث بلغت الصادرات السورية إلى تركيا في عام 2004 إلى (661.23) مليون دولار، وبلغت الواردات في العام نفسه (663.22) مليون دولار،⁽⁵⁵⁾ و منذ الزيارة التاريخية التي قام بها بشار الاسد إلى تركيا في

⁵³ () جلال السلمي، " السياسة التركية حيال الأزمة السورية 2011-2017"، بحث نشر في المركز الديمقراطي العربي للدراسات

الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 23 يونيو 2017، متاح على الربط التالي:

<http://democraticac.de/?p=47298>

⁵⁴ () محمود خليل يوسف القدرة، تطور العلاقات السياسية التركية- السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية 2007-

2012، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، غزة، 2013، ص 130.

⁵⁵ () د.مدین علی و راما سليم فارس، تطور العلاقات السورية- التركية خلال الفترة (2000-2012)، مجلة جامعة تشرين

للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 36، العدد 4، 2014، ص 260-261.



6 كانون الثاني /يناير2004، وخلال تلك الزيارة وقع الجانبان اتفاقية تقضي الطرفان إلى اتفاق "التجارة الحرة" بينهما و دخل حيز التنفيذ في 1 كانون الثاني 2007. وتم انشاء "مجلس تعاون إستراتيجي" لعام 2009 لتطوير الشراكة بين البلدين على نحو إستراتيجي ، ومن أجل تقوية التعاون حول عدد واسع من القضايا المشتركة والمصالح الاستراتيجية المتبادلة⁽⁵⁶⁾، وكذلك أنشئ مجلس أعمال تركي-سوري لإيجاد الفرص وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدولتين، وقد ساهمت هذه الخطوات في زيادة حجم التجارة البيني بين الدولتين إلى نحو 2.5 مليار دولار بلول عام 2010، كما أزهزت التجارة في المناطق الحدودية، وساهمت في التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل على جانبي الحدود، وتم تقديم تسهيلات لهذه التجارة من خلال إلغاء تأشيرة السفر بين البلدين في عام 2009، وقد ساهم هذا القرا في تنشيط السياحة والتجارة أيضاً⁽⁵⁷⁾. ومع توقع الطرفين قبل الازمة السورية ان تبلغ خمسة مليارات دولار في وقت قصير⁽⁵⁸⁾. و تقدماً كبيراً في المشروع التركي الاقليمي حين جرى في عام 2010 التوقيع على اقتراح انقرة إنشاء منطقة تجارة حرة مشتركة تضم سورية والاردن ولبنان، تكون مفتوحة أمام انظام غيرها من الدول، على أن ترفع التاشيرات بين كل هذه الدول، وتطبيق قوانين موحدة، بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري المشترك، فيما يشبه التأسيس لهداية نوع من اتخاذ شرق اوسطي نواته الهلال الخصيب ، وبدأ الحديث عن (شام جين) على غرار (شينغن) الاوروبية⁽⁵⁹⁾.

على روعم هذه العلاقات غيرت علاقات بين البلدين إلى اسوء الحال حتى وصل إلى هذه الحد ورغم عدم وجود معطيات مؤكدة عن مقدار أموال الاسد، فإن الصحف الدولية تناقلت أن للأسد 450 و 500 مليون

⁵⁶) وتطور التبادل التجاري بين البلدين من 400 مليوندولار أمريكي عام 2004 إلى مليار دولار عام 2009 ، وتتابع

الدولتان على زيادة حجم هذا التبادل ليصل إلى 10 مليار دولار ، لمزيد من التفاصيل انظر: توفيق المدني، العرب

وتحديات الشرق الاوسط، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2010، ص 353

⁵⁷) مليحة بنلي أطون إيشيق، ص 10

⁵⁸) وبلغ عدد الاتفاقيات التي وقعها النظام السوري مع تركيا في الجلسة الاولى للمجلس الاستراتيجي قرابة 56 اتفاقية في

مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاستثمارية والمياه والبنوك، وجرى تنفيذ هذه الاتفاقيات

في التوقيت المحدد لها تماماً، لمزيد من التفاصيل انظر: على حسين باكير، الابعاد الجيوسياسية للسياستين الايرانية

والتركية حيال سورية، بحث نشر في المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، مارس 2013، ص 25

⁵⁹) على حسين باكير، الابعاد الجيوسياسية للسياستين الايرانية والتركية حيال سورية ، مصدر سابق ، ص 26.



دولار في تركيا . ومن بين الإجراءات التي تعتمزم تركيا اتخاذها ضد النظام السوري حظر السياحة لكبار المسؤولين السوريين، أو المؤيدين لنظام الاسد واسرته، وحظر التعامل تجارياً مع رجال الاعمال والشركات السورية الداعمة للنظام السوري، وتعليق اتفاقيات المجلس الاعلى للتعاون الاستراتيجي الموقعة بين البلدين، والمؤلفة من 51 بنداً تشمل الكثير من المجالات. إضافة إلى خطوات أخرى من بينها عقوبات ذات علاقة بالجيش والعلاقات المصرفية، على أن تكون وجهتها حصراً للتأثير في النظام من دون الشعب⁽⁶⁰⁾. ووصل الامر إلى أعلنت وزارة الخارجية والمغتربين السورية في رسالتين متطابقتين وجهتهما إلى رئيس مجلس الامن الدولي والامين العام للامم المتحدة " أن نحو ألف معمل في مدينة حلب تعرض للسرقة والنقل إلى تركيا بمعرفة تامة وتسهيل من الحكومة التركية، وهو عمل غير مشروع يرقى إلى أفعال القرصنة، ومرتبة عمل عدواني يستهدف السوريين في مصادر رزقهم وحياتهم الاقتصادية"⁽⁶¹⁾.

المطلب الثالث: القضية العسكرية - الأمنية

شهدت العلاقات العسكرية والامنية بين البلدين تطوراً بشكل واضح، وبين عامي 1999-2000 عقد سلسلة من الاجتماعات الأمنية و العسكرية في انقرة ودمشق في إطار حوار منتظم، عبر خلالها الاترك عن سرورهم للتطبيق الجاري لإتفاق "أضنة" و اعلن عن إغلاق الملف الامني والمشكلات الامنية القديمة، وتم إبرام أتفاقية أمني جديد في دمشق في 11 / 9 / 2001 تعهد كل منهما باتخاذ تدابير فعالة لمنع الأعمال الإرهابية الموجهة ضد أمن الطرف الاخر و مواطانية، ويعتقد الاترك أن هذا الاتفاق سيمكن تركيا من المطالبة بتسليمها أكراد تركيا قد يلجئون إلى سورية أو مقاتل حزب العمال الكردستاني⁽⁶²⁾. وفي 19 حزيران 2002 وقع العماد " حسن توركماني " رئيس أركان الجيش السوري مع القيادات العسكرية التركية اتفاق التعاون العسكري بين الجيشين، شمل التعاون في مجال التدريب العسكري وتبادل زيارات الضباط وطلاب الكليات العسكرية ، وإجراء مناورات عسكرية مشتركة، والتعاون في مجال الصناعة الدفاعية⁽⁶³⁾.

⁽⁶⁰⁾ على حسين باكير، " الثورة السورية في المعادلات الإيرانية- التركية: المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة"، بحث نشر في المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، كانون الثاني/يناير 2012، ص 16.

⁽⁶¹⁾ د. مدين على و راما سليم فارس، مصدر سابق، ص 269.

⁽⁶²⁾ عماد الضميري، تركيا والشرق الاوسط، بحث نشر في مركز القدس للدراسات السياسية ، 2002ن ص 40.

⁽⁶³⁾ العلاقات التركية- السورية " البعد التاريخي والرؤية المستقبلية"، مصدر سابق، ص 23.



وقد كان أحد مظاهر التعاون الامني بين الجانبين تسليم سورية ل(22) مشتبهاً بهم بتفجيرات أسطنبول وهو الامر الذي لاقى كبيراً في انقرة التي بادرت إلى إرسال عدد من اعضاء البرلمان لشكر الحكومة السورية على تعاونها ، حيث أن السوريين يدركون اكثر من اي وقت مضي حساسية الاتراك ومخاوفهم من " حزب العمال الكردستاني" .⁽⁶⁴⁾ وفي أكتوبر 2009 قالت وزارة الداخلية التركية إن عدد "الإرهابيين" الذين سلمتهم دمشق إلى أنقرة منذ عام 2003 بلغ 122 شخصا "بينهم 77 شخصا من حزب العمال الكردستاني"⁽⁶⁵⁾. وفي نهاية شهر أذار 2010 زاد التعاون السوري والتركي من الناحيتين العسكرية والامنية بقيام مناورات عسكرية اخرى، وذلك لجعل التعاون الامني الحدودي على أرض الواقع. وفي تشرين الأول 2010 عقد اجتماع امني بين الدولتين شارك فيه عشر وزراء من الدولتين من بينهم وزراء الدفاع و الداخلية، ونتيجة لهذا الاجتماع تم تشكيل ثلاث لجان للتعاون في مجالات مكافحة الإرهاب والتدريب والمناورات العسكرية والصناعات الدفاعية، إلا أن الاحداث في سورية 2011 جعلت العلاقات السورية التركية الودية المتميزة والمعاهدات والاتفاقيات بين الدولتين حقبة من التاريخ؛ حيث تحولت العلاقات بين تركيا وسوريا إلى علاقة عداوة⁽⁶⁶⁾.

وعلى رغم هذه العلاقات العسكرية والامنية بين البلدين، تغيرت سياسة الامنية والعسكرية التركية بشكل واضح تجاه سوريا بعد 2011، واجهة تركيا تحديات الامنية على طول حدود سوريا؛ لأن تزايد النشاط المسلح لحزب العمال الكردستاني مواصلة تنظيم الدولة الاسلامية (داعش)، وكذلك تهديد ودور " حزب الاتحاد الديمقراطي" الكردي السوري، سواء من زاوية التدخل بصورة مباشرة في الاراضي السورية لدعم قوات المعارضة السورية في السيطرة المناطق المحاذية للحدود مع تركي⁽⁶⁷⁾. وهذه أدى إلى أن يدخل من ناحية العسكرية بشكل مباشر عن طريق عمليتين كما ذكرنا في المبحث الثاني، و سبب هذه التدخل يرجع إلى ارتباط هذا الوضع في سوريا بأمن القومي التركي، ولذا حاول تركيا عن طريق

⁶⁴(عقيل سعيد محفوظ، تركيا وسوريا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ص284

⁶⁵(اتفاق أضنة التركي السوري.. بروتوكول أممي حمّال أوجه، مقال منشور في موقع جزيرة نت، 20 أكتوبر 1998، متاح

على الربط التالي: <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/11/8/>

⁶⁶(تمام قيس، العلاقات السورية- التركية " الواقع وإحتمالات المستقبل، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية

، قسم العلوم السياسية، 2015، ص 171.

⁶⁷(فريق الأزمات العربي، أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاسها على العلاقات العربية- التركية، مصدر سابق، ص 16



مساندة أودعم المعارضة السورية لكي تنحي بشار الاسد و تغيير نظام السوري ، ويعتبر هذا تغيرت السياسة التركية من علاقات الامنية والعسكرية إلى حملات العسكرية الامنية ضد النظام السوري⁽⁶⁸⁾ .

ويتضح من ذلك، دفعت الازمة السورية بحزب العدالة والتنمية إلى رؤية جديدة تجاه سوريا بعد 2011، وهذه رؤية هي تراجع السياسة الخارجية التركية عن مبادئها هي "تصفير مشاكل"، وتؤكد المواقف التركية على حل الازمة السورية بأسرع الوقت، لكي لا يؤثر على الامن القومي التركي، وهذا الموقف أدى إلى تدخل العسكري التركي في سوريا لتحقيق هدفين هما: الهدف الاول هو تدمير "داعش" والهدف الثاني هو إقامة منطقة امنة، و إنها حلم الكردي في سوريا، ومن منظور تركيا والهدف الاول لا يمكن تحقيقه بنجاح بمعزل الثاني. والهدفين أثرت على قطع علاقة تركيا مع سوريا من الجوانب السياسية والاقتصادية والامنية.

المبحث الرابع

القضايا المستمرة في السياسة التركية تجاه سوريا بعد 2011

على الرغم أن السياسة التركية تغيرت حيال سوريا، ولكن مازالت هناك مجموعة من القضايا أو المشاكل العالقة بين البلدين، وهذه القضايا مرتبطة بالجوانب التركي فقط، لأن سوريا دائماً يحاول حل هذه القضايا، ولكن تركيا ليس لديها أي نية لحلها، لأن مرتبطة بالامن القومي التركي، وأهم هذه القضايا هي:

المطلب الأول: قضية وحدة الاراضي السورية

سعي تركيا ومطالبتها باقامة مناطق أمنة هو تخفيف الضغوط التي تتعرض لها تركيا نتيجة العدد الكبير للاجئين السوريين الذي دخلوا الاراضي التركية وظهور مشاكل إجتماعية في المناطق التي يتواجد بها هؤلاء في ضل زيادة العنف وعدم وجود بوادر لنهاية هذه الازمة، وكذلك خوف تركيا من نقل التطرف والصراع الى داخل تركيا عن طريق لاجئين، إلا أنه مع ذلك فإنه على ما يبدو أن تركيا لم تنجح في إقناع الولايات المتحدة على إقامة مثل هذه المناطق الامنة في شمال سورية لوجود إشكالية وخلافات في

⁶⁸(محمود سمير الرنتيس، مصدر سابق، ص 4.



تحديدها بين الطرفين⁽⁶⁹⁾. الحيلولة دون سيطرة وحدات حماية الشعب الكردية (أو وحدات الدفاع الشعبي التي يهيمن عليها حزب الاتحاد الديمقراطي PYD) على الحدود السورية - التركية لإقامة حكم ذاتي في المناطق الثلاث الرئيسية، وهي عفرين، وكوباني "عين العرب"، والجزيرة، في الشمال السوري، بما يهدد الأمن القومي التركي، ويقوض الدور الإقليمي لها، حيث يمثل الأكراد 15% من سكان سوريا، والذين سيطروا على 18% من الأراضي السورية حتى أغسطس 2016، وهو ما دفع القوات التركية لتصعيد عملياتها العسكرية للحيلولة دون سيطرة الأولى على المزيد من الأراضي السورية.⁽⁷⁰⁾

وجدر الإشارة إلى انه في 26 من حزيران 2015 قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان للمجتمع الدولي بان تركيا " لن نسمح ابدأ بإقامة دولة جديدة على الحدود الجنوبية لدينا في شمال سورية، ولن نسمح لتغيير التركيبة السكانية للمنطقة". وكما قال ذلك ايضاً رئيس الوزراء التركي انذاك احمد داوداغلو في 3 تموز 2015 " لقد اتخذنا إجراءات ضد التهديدات الامنية عبر الحدود، وأن تركيا اتخذت موقف واضح ضد المنظمة الإرهابية تنظيم الدولة الإسلامية، وفي الوقت نفسه لدينا ايضاً استمرار دعم المعارضة المعتدلة في سوريا، ونحن لن نتردد في العمل في حالة وضع يهدد امن تركيا"⁽⁷¹⁾.

وقال جاويش أوغلو، في مؤتمر صحفي عقده اليوم الخميس 2018/1/25 "بأن بلاده "لن تهاجم القوات الحكومية في سوريا"، مشيراً إلى أن "كلا من أنقرة ودمشق تسعيان إلى الحفاظ على وحدة أراضي سوريا"⁽⁷²⁾، وحتى في قمة الثلاثي بين رؤساء (تركيا وروسيا و سوريا) في مدينة سوتشي الروسية في 22 تشرين الثاني 2017، وأشارة بوتين رئيس روسيا إلى أن الدول الثلاث اتفقت على توسيع التعاون

⁽⁶⁹⁾ عارف محمد خلف البياتي و إبراهيم احمد حسن ناصر الجبوري، مصدر سابق، ص 29.

⁽⁷⁰⁾ رشاد العشري، مصدر سابق.

⁽⁷¹⁾ عارف محمد خلف البياتي و إبراهيم احمد حسن ناصر الجبوري، مصدر سابق، ص 37.

⁽⁷²⁾ تركيا: لن نهاجم قوات النظام ونحافظ على وحدة أراضي سوريا، مقال منشور في موقع المنار، 1، 2018/25، متاح على

<http://www.almanar.com.lb/327463>

الربط التالي:



بينهما بشأن سوريا، ومحافظة على استقلال سوريا ومنع تقسيم سوريا⁽⁷³⁾. وهذا يدل على أن السياسة التركية مازالت مستمرة و مستقرة على وحدة الاراضي سورية ويمنع أي محاولات لتقسيم سوريا.

المطلب الثاني: القضية الإثنية و الطائفية

منذ تأسيس الدولة التركية المعاصرة من 1923 حتى الآن تتميز السياسة التركية بطابعها الإثنية والطائفية، وهذه السياسة تتكون من إتجاهين، الإتجاه الاول يتضمن السياسة الإثنية تجاه القومية الكردية، وإتجاه الثاني تجاه يتضمن السياسة الطائفية تجاه السنة. وبالنسبة الإتجاه لأول إزاء سوريا برز بعد 2011 عندما أعلن الحزب الديمقراطي الكردستاني السوري في كانون الثاني/يناير 2014، بمشاركة عدد من الهيئات والمؤسسات والقوى السياسية مشروع " الإدارة الذاتية الديمقراطية" في المناطق التي يسيطر عليها من خلال ذراعه العسكرية قوات حماية الشعب (YPG) وقدم الحزب نفسه كقوة سورية محلية قادرة على مواجهة تنظيم الدولة (داعش) وخاصة ضدها معركة عين العرب(كوباني)، في النصف الثاني من 2014، ما أكسبه مشروعية دولية ووضع في قلب الرؤية الامريكية للقضية السورية، حيث اعتمدت عليه الإدارة الامريكية بشكل رئيس في معركة الرقة وبعدها⁽⁷⁴⁾. وحتى ذلك الوقت لم تكن تركيا تخشى من داعش بقدر خشيتها من وحدات حماية الشعب وغيرها من التنظيمات الكردية المسلحة في سوريا؛ لأن سيطرة الأكراد بالقوة على مدن سورية على الحدود التركية يهدد بضم مدن ذات أغلبية كردية في جنوب شرق تركيا وإنشاء دويلة تحقق حلم الأكراد في المنطقة وهو ما ترفضه أنقرة بشكل قاطع⁽⁷⁵⁾. لذلك أولويات تركيا في القضية السورية ثلاثاً، وقف القتال تمهيداً للحل السياسي وتفادياً لإستمرار الاستنزاف

⁷³ () أداة قمة أنقرة يشددون على وحدة أراضي سوريا وحل الازمة سياسياً، مقال منشور في موقع دي دبليو، بتاريخ متاح على الربط التالي:

(<https://www.dw.com/ar/%D9%82%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D9%82%D9%85%6>)

⁷⁴ () الإعلان عن الإدارة الذاتية المؤقتة في 3 مناطق سورية، قناة العالم، 5 كانون الأول/ديسمبر 2013، متاح على الربط التالي:

(<http://www.alalam.ir/news/1541441/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D9%84%D8>)

Carolyn C. James, Modern Foreign Policy and Ethnic conflict: Turkey's policy Towards Syria,⁽⁷⁵⁾

Foreign policy Analysis.Vo1. No 5.2009, p26.



ووحدة الأراضي السورية ومنع إنشاء دويلة على أساس عرقي (كردي) على حدودها الجنوبية، وتدرى تركيا أن مشروع حزب الاتحاد الديمقراطي بإنشاء دويلة اوحكم ذاتي على حدودها الجنوبية خطراً على أمنها القومي، لمجموعة من الاعتبارات⁽⁷⁶⁾. ولذلك أهداف تركيا من العمليتين " درع الفرات " و " غصن الزيتون " إنشاء منطقة آمنة بعمق 30 كم كما ذكر رئيس الوزراء بن علي يلدرم بانها تتكون من مجموعة أهداف تسعى إلى تحقيقها أو تحقيق بعضها⁽⁷⁷⁾.

تحالف تركيا مع جماعات المعارضة ذات الاغلبية السنية ، وساعدتها على كسب المزيد من الشعبية بين سكان الوطن العربي من اهل السنة، غير أن ذلك قد صبغ السياسة التركية بطابع أقل اعتدالاً و اكرطانية. و طموحات تركيا وسياستها في المنطقة الشرق الاوسط، ففي سوريا في حالة سقوط نظام الاسد سوف تحكمها الاغلبية السنية، ويمكن ان تتبني موقفاً عدائياً بشكل علني تجاه إيران لتلتحق بقائمة طويلة من

⁷⁶) وأهم هذه الاعتبارات هي: 1- أن الكيان السياسي المفترض سيكون حاجزاً جغرافياً وسياسياً بين تركيا منجهة وسوريا والعالم العربي من جهة اخرى. 2- أنه سيكون في الأغلب معادياً لتركيا في سياساته الخارجية. 3- أنه قد يتحول، بفعل العلاقة بين الاتحاد الديمقراطي وحزب العمال الكردستاني ، إلى منطقة تدريب ومنصة إطلاق عمليات للاحير ضد تركيا ، كما حصل في شمال العراق بعد حرب الخليج الثانية. 4- أنه سيفعل سيناريوهات التقسيم في المنطقة والتي يمكن أن تصل تأثيراتها على المدى البعيد لتركيا نفسها. 5- أن تطوراً كهذا سيكون له انعكاساً سلبية على الملف الكردي داخل تركيا ، على صعيدين رفع سقف المطالب وصعوبة العودة لعملية التسوية وتعقيد مسارها في حال العودة إليها. لمزيد من التفاصيل انظر: د. سعيد الحاج، "عملية عفرين: الدوافع والتحديات والسيناريوهات " ، بحث نشر في المعهد المصري للدراسات 22 يناير 2018، ص 3.

⁷⁷) أهم أهداف هي: 1- إنهاء سيطرة وحدات الحماية الكردية على منطقة عفرين بالكامل. 2- إذا لم يمكن ذلك فتقليص مساحة نفوذها وحصرها في نطاق جغرافي أضيق. 3- وأد فكرة التواصل الجغرافي بين كانتونات الجزيرة وعين العرب في الشرق وعفرين في الغرب بشكل نهائي. 4- إنهاء إمكانية وصول مناطق النفوذ الكردي في سوريا إلى البحر المتوسط مستقبلاً ، وبالتالي تصعيب فكرة إعلان كيان سياسي يحكمه حزب الاتحاد الديمقراطي أو بالحد الأدنى اضطراره لعلاقات جيدة مع تركيا لضمان التجارة والتصدير والتواصل مع العالم الخارجي عبرها. 5- ضبط تهريب العناصر المسلحة من عفرين إلى تركيا عبر البحر المتوسط. لمزيد من التفاصيل انظر: سعيدالحاج ، عملية عفرين: الدوافع والتحديات والسيناريوهات ، ص 4.

البلدان العربية السنية التي تعارض النفوذ الإيراني في الشرق الاوسط⁷⁸. وإن الإخوان المسلمين بالنسبة إلى سورية تماماً كحزب العمال الكردستاني بالنسبة إلى تركيا⁽⁷⁹⁾.

المطلب الثالث: قضية لواء الأسكندرونة (القضية ترسيم الحدود)

قضية لواء أسكندرون هي قضية متشابكة بين البلدين، و يرجع تأريخ هذه القضية إلى اتفاقية انقرة عام 1921 تنازلت فرنسا كدولة انتداب على سوريا آنذاك عن أراضي سورية لتركيا (اضنة ومرسين ولواء الإسكندرونة)، فيما يشكلان منطقة تدعي (كيليكيا) وعلى اثر ذلك احتلت تركيا هذا الإقليم وضمته لها وسمته(هاتاي) خلافاً لقرارات عديدة صدرت من عصبة الأمم آنذاك تقر بملكية سوريا لهذا الإقليم المهم والاستراتيجي والذي تبلغ مساحته (14000 كم2)، ولازال هذا الملف أحد القضايا الحساسة في العلاقات التركية - السورية، وتحاول سوريا دائماً إعطائه بعداً قومياً عربياً، يؤكد ذلك ما قاله الرئيس السوري بشار الاسد اثناء استقباله الرئيس التركي عقب انفراج علاقة البلدين بعد التوتر الذي شهدته ووصل حد حشد القوات على الحدود عام 1998⁽⁸⁰⁾. فقامت الإدارة الفرنسية كممثلة لعصبة الامم عام 1939 بالاشراف على استفتاء حول انضمام اللواء إلى تركيا، بعد أن قامت إدارتا الدولتين الاستعماريتين بنقل الاف من الاتراك وتوطينهم في اللواء تمهيداً للاستفتاء فخرجت النتيجة لصالح تركيا، وشكلت العرب بنتائجهم ومنذ ذلك الوقت بدأت عمليات تهجير العرب السوريين من اللواء وسرقه اراضيهم وممتلكات⁽⁸¹⁾.

ولحل مسألة ترسيم الحدود ولواء الاسكندرون، كان نائب رئيس الجمهورية السورية قد توصل مع الرئيس التركي آنذاك " نجدت سيزر" و رئيس الوزراء انذاك "بولند اجاويد" خلال زيارته لأنقرة في يناير /كانون الثاني 2001 تدعو إلى " ضرورة إحترام كل طرف للحدود السياسية للطرف الآخر". لكن انقرة تنظر

⁷⁸ () إف.ستيفن لارابي و عليز طانادر، " العلاقات التركية الإيرانية في شرق أوسط بات متغيراً"، بحث نشر في معهد أبحاث للدفاع الوطني (RAND)، 2013، ص 10.

⁷⁹ () تمام قيس، مصدر سابق، ص 192.

⁸⁰ صايل فلاح مقداد السرحان، مصدر سابق.

⁸¹ - طارق إبراهيم، لواء اسكندرون ... الحقيقة الكاملة، نشر في تاريخ 2 مايو 2017، متاح على الربط التالي:

(<http://www.alalam.ir/news/1962122/%D9%84%D9%88%D8%A7%D8%B9%D9%84%D8>)



إلى القضية أنها قضية سياسية و أنه من الناحية القانونية ليس هناك ما يسمى بـ " قضية الاسكندرون" هاتاي. وطلب الان صيغة اكثر وضوحاً بشأن قيام الحكومة السورية بتغيير مناهجها الدراسية وخرائطها الرسمية فيما يتعلق بلواء الإسكندرون، فيما تصر سورية على ضرورة تاجيل طرح هذا الملف في المقابل تطوير العلاقات الدبلوماسية وتعزيز العلاقات الإقتصادية والسياسية لتجاوز الخلافات في جهات النظر حول الاسكندرون على غرار ماحدث بين تركيا ويونان⁽⁸²⁾.

واستمر هذا الامر طول عقود مع اضطرابات في العلاقات السياسية بين البلدين ، وبعد اندلاع الثورة السورية عام 2011 ظهر في المناطق السورية القريبة من منطقة لواء إسكندرون تنظيم مسلح موالي للنظام السوري بقيادة بشار الأسد، ويسمى "المقاومة السورية" الجبهة الشعبية لتحرير لواء إسكندرون". ويتزعم التنظيم أحد أبناء الطائفة العلوية يدعى "علي الكيالي"، واسمه الصحيح معراج أورال. ويتهم بتدبير عدة مجازر بحق الشعبين السوري والتركي، أهمها مجزرة البيضاء التابعة لمدينة بانياس في محافظة طرطوس الساحلية السورية في الثاني من مايو/أيار 2013، وتفجير مدينة الریحانية التركية في 11 مايو/أيار 2013⁽⁸³⁾.

المطلب الرابع : قضية المياه

إن السياسة المائية التركية مع الدول العربية المجاورة (سوريا و العراق) تقوم على الربط قضاياها بموضوع الأقليات والنفط والدور الإقليمي اكثر من ربطه باتفاقيات ومعاهدات دولية، وقضية المياه بين البلدين قضية العالقة حتى الآن، لأن تنظر تركيا إلى نهري دجلة والفرات انهما موردين تركيين لا يخضعان للاقتسام على أسس القانون الدولي، ويذهب المسؤولون الاتراك إلى يشبهون بموضوع النفط العربي باعتبارهما ثروة للدولة التي يستخرج منها، و ظهرت توتر بين البلدين⁽⁸⁴⁾، وسبب هذه التوتر يرجع إلى

⁸² عماد الضميري، تركيا والشرق الاوسط، بحث نشر في مركز القدس للدراسات السياسية ، 2002ن ص 40.

⁽⁸³⁾ لواء إسكندرون .. منطقة تتنازع ملكيتها سوريا وتركيا، مقال منشور في موقع جزيرة نت، بتاريخ 2016/11/16، متاح على الرابط التالي:

(<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/2016/9/26/%D9%84%D9%88%D8>)

⁽⁸⁴⁾ صايل فلاح مقداد السرحان، أثر المحددات الجيو سياسية على العلاقات التركية-العربية:2002-2011، مجلة الأردنية



المشروعات الكبرى والسدود التي أقامتها تركيا على نهرين، ومن هذه المشروعات مشروع "غاب (GAP)⁽⁸⁵⁾، عندما قال الرئيس التركي انذاك " تورجت أوزال " في احتفال تخزين المياه في سد أتاتورك في 13 جانفي عام 1991 عندما قال " إنها خطوة مهمة على طريق تركيا القوية والقادرة على إحتلال مكانتها بين مصاف الدول العشرة المتقدمة في العالم"⁽⁸⁶⁾. ويستخدم مياه كأداة دبلوماسية لحل بعض القضايا ، كما يقول احمد داود اوغلو في كتابه الشهير " العمق الاستراتيجي " قد تطرح مسألة المياه في فترات معينة بوصفها عنصر ضغط دبلوماسي بوجه خاص، غير أن التوتر القائم بين سوريا وتركيا يمكن ان يشهد مزيداً من التصعيد لاسباب اخرى ، ربما لاعلاقة مباشرة بتركيا أو سوريا - حتى وصل الامر إلى تدخل إسرائيل في هذه المسألة عندما طرح خلال مباحثاتها مع سوريا فكرة أن تغطي سوريا احتياجاتها من المياه من تركيا، في مقابل ترك مصادر المياه في مرتفعات الجولان تحت الاشراف الاسرائيلي، وذلك بعد أن اقحمت إسرائيل مشكلة المياه بين تركيا وسوريا في عملية السلام ، ذلك التوتر السوري وطالما استمرت حالة القطعية واللاحوار بين تركيا وسوريا⁽⁸⁷⁾.

ولعل الابد قضية المياه في عهدحزب العدالة والتنمية هو المباحثات العربية التركية التي جرت في انطاليا التركية في 22 مارس 2007 عندما التقى وزير الموارد المائية العراق مع وزير الطاقة والصادر الطبيعية التركي و وزير الري السوري بهدف بحث جميع المسائل المتعلقة بالمياه المشتركة بين العراق و تركيا وسوريا، وأكد المجتمعون أنهم يعارضون فكرة " حرب المياه " وفي يومالتالي من المباحثات اي يوم 23/3/2007 عقد اللجنة الفنية المشتركة لدراسة القضايا المتعلقة بالمياه، ورفض تركيا فكرة التقسيم التي تطالب بها سوريا والعراق المدعمتين من الامم المتحدة لكنها ترى أن القسمة يجب أن تكون وفق

⁽⁸⁵⁾ -مشروع الغاب، هو أكبر مشروع تنموي في تاريخ الجمهورية التركية ويتضمن إقامة 21 سداً، منها 17 على نهر الفرات، و 4 على نهر دجلة، لمزيد من التفاصيل أنظر :

Bulent Aras and Rabia Karakaya Plat, From Conflict to Cooperation , Desecuritization of Turkey's Relation with Syria and Iran , Security Dialogue, Vol 39, No 5, 2008, p.497.

⁽⁸⁶⁾ مزياني إسماعيل، أزمة المياه في العلاقات العربية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، 2017، ص 96..

⁽⁸⁷⁾ - احمد داود اوغلو، مصدر سابق، ص 438-439.



الاستخدام العلمي الامثل للمياه وتحديد الحصص على اساس الحاجة⁸⁸. وشهدت دمشق في 2008/1/10 مباحثات جديدة للجنة الوزراية المائية المشتركة واتفق الجميع على أنواع اسلوب الحوار، وتأكيد على اهتمام حزب العدالة والتنمية بتركيا بحسين العلاقات تم توقيع على اتفاقية جديدة عام 2008⁸⁹.

وبناءً على ذلك، على رغم كل هذه التغييرات التي حدثت في السياسة الخارجية التركية، خاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام 2002، ولكن هناك مجموعة من القضايا مكان الخلاف بين تركيا وسورية، وهذه القضايا مرتبطة بالمشروع التركي في المنطقة والهدف الاساسي لهذا المشروع هو قيادة دول المنطقة واستعادة دورها، لذلك دائماً يحاول استخدامها كورقة ضغط إمام الدول المعنية، خاصة سورية، لأن قضية الاثنية والطائفية مرتبطة بالامن القومي التركي، على الرغم أن الدولتين كانتا تتعاون فيما بينهما لتحقيق مصالح مشتركة هي منع إقامة دولة الكردية، ولكن بعد 2016 وصل الامر أن سورية ليس لديها القدرة بمنع إقامة الدولة الكردية في سورية، لذلك قام بتدخل العسكري ضد هذا المشروع الكردى أما القضية المياه يعني أن هذا المياه يجب ان تستفيد تركيا بشكل كامل لأغراض الزراعة لكي تتخلى سوريا عن الكثير من مشاريعها الزراعية حتى يعتمد على تركيا من هذا الناحية. و أما القضية لواء الاسكندرون من منظور تركيا هي جزء من الاراضي التركية وليس أى علاقة بالارض السوري، لذلك لن يتنازل تركيا عن موقفها. من هذا المنظور لم يتغير موقف تركيا تجاه كل هذه القضايا.

الإستنتاجات

1- نستنتج مما تقدم، أن الثورة السورية 2011 أثرت سلباً على العلاقات السورية التركية وتغيرت موقف تركيا تجاه سوريا في كل النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية. وعلى رغم هذه تغيرات إستمرت السياسة التركية في بعض القضايا مثل (وحدة الاراضي السورية، الإثنية والطائفية، لواء الاسكندرون، المياه) لأن إستمرار على هذه السياسية جعل لصالح تركيا.

(88) و أهم بنود في هذه الاتفاقية هي: -تدفق لا محدود للمياه ويكون حسب الاحتياج لدولة العراق وسوريا. 2-تبادل الخبرات في بناء السدود بتركيا ونظم الري، 3-اجتماع كل 6 اشهر لدراسة ملف المياه. لمزيد من التفاصيل انظر: مزباني إسماعيل، مصدر سابق، ص 56.

(89) نفس مصدر ، ص 57.



- 2-شهدت السياسة الخارجية التركية تغييراً واضحاً في ظل حزب العدالة والتنمية عبر عدة دوائر لاسيما الدائرة العربية ، و كانت فرصة الربيع العربي بمثابة أطاحة فرصة للمشروع التركي في تمرير سياستها التوسعية والتي تهدف إلى العودة إلى المنطقة العربية وفق مفهوم العثمانية الجديدة أو الجيوستراتيجية الحضارية الجديدة لتركيا
- 3- تعتبر "القيادة السياسية والميول الشخصية و أيديولوجية الحزب و المؤسسة العسكرية التركية المؤسسات الرئيسية في عملية صنع القرار السياسي التركي ، وبالتالي تعتبر جزءاً لا يتجزء من النظام السياسي التركي ولا يمكن تجاوز باى الحال .
- 4- خلال فترة الدراسة تأثرت العلاقات التركية - السورية ، بالمتغيرات الإقليمية والدولية ، في هذه العلاقة أثر دور التدخل التنافسي الدولي و للقوى الإقليمية على تغيير موقف تركيا تجاه الازمة السورية .
- 5- بعد إندياع الثورة السورية من 2011 تعطلت العلاقات التركية السورية بسبب موقف تركيا من الاحداث ودعمها بالمطالب الشعبي، التي خلق العدااء بين النظامين.
- 6- استغلّت تركيا بعد عام 2011 الوضع العربي في أكثر من بلد ، وخاصة في سوريا ، من خلال دعم القوات الموالية لحزب العدالة والتنمية ذي التوجه الإسلامي (AKP) ، وخاصة الإخوان المسلمين في سوريا ، ضد النظام السوري.
- 7- يمكن اعتبار المشروع السياسي الكردي في شمال سوريا أولوية بالنسبة لأنقرة ، وبالتالي فإن قرار تركيا سيضع المشروع في الاعتبار ، ومن ثم فهو عامل محدد للغاية في صياغة القرار التركي.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

1- الكتب

1. احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر تلجي و طارق عبدالجليل ، مركز الجزيرة للدراسات ، ط2، الدوحة، 2011.
2. توفيق المدني، العرب وتحديات الشرق الاوسط، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2010.
3. جليل عمر علي، السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الاوسط 1991-2006، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية، 2011
4. عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية: الاستمرار والتغيير، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، دوحة، 2012.
5. عقيل سعيد محفوض، تركيا وسوريا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.
6. فراس محمد الياس، تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة، شركة دار الاكاديمي للنشر والتوزيع، بدون سنة.
7. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط3، 1998.
8. محمد عربي لادمي، التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق، سوريا والقضية الفلسطينية(1990-2010)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2017.
9. موريال ميراك - فاي سباغ وجمال واكيم، السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ عام 2002، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2014.

2- مجلات والابحاث العلمية

- 4- اسماء احمد شوكت، "التغير فى السياسة الخارجية الروسية تجاة دول آسيا الوسطى"، بحث نشر

مجلة قهلاى زانست العلمية

مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية - اربيل، كوردستان،

العراق

المجلد (٤) - العدد (٣) ، صيف ٢٠١٩

رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Online) - ISSN 2518-6566

(Print)



- في المركز الديمقراطي العربي، 26 يوليو 2016، متاح في الربط التالي:
<https://democraticac.de/?p=3465>
- 5- إف.ستيفن لارابي و علير طانادر، " العلاقات التركية الإيرانية في شرق أوسط بات متغيراً"، بحث نشر في معهد أبحاث للدفاع الوطني (RAND)، 2013.
- 6- إيمان أبوزيد مخيمر، " إستراتيجية المصالح بين الصراع والثورة "الأبعاد الإقليمية والدولية" في المسألة السورية"، بحث نشر في المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية برلين، 27/ يوليو 2015 متاح علي الربط التالي:
<http://democraticac.de/?p=17244>
- 7- العلاقات التركية- السورية: البعد التاريخي والرؤية المستقبلية (1923-2013)، بحث نشر في المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، (دون ذكر اسم الكاتب)، 2014.
- 8- جلال السلمي، " السياسة التركية حيال الأزمة السورية 2011-2017"، بحث نشر في المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، برلين، 23 يونيو 2017، متاح على الربط التالي: <http://democraticac.de/?p=47298>
- 9- د. حسين إبراهيم قطريب، الشراكة الإستراتيجية بين تركيا وسورية الثورة والمستقبل، بحث نشر في المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، 10/3/2017
- 10- رنا عبد العزيز الخماش، "النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2002-2014، مجلة مستقبل العربي، بيروت العدد 22، 2014.
- 11- د. سعيد الحاج، "عملية عفرين: الدوافع والتحديات والسيناريوهات"، تقارير السياسية، المعهد المصري للدراسات 22 يناير 2018،
- 12- صايل فلاح مقداد السرحان، أثر المحددات الجيو سياسية على العلاقات التركية- العربية: 2002-2011، مجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 6، العدد 2، 2013.
- 13- عارف محمد خلف البياتي و إبراهيم احمد حسن ناصر الجبوري، " الدور التركي في الأزمة السورية"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 2 السنة 2 العدد 4، كانون الأول 2015.
- 14- عبد الله تركمان، " محددات السياسة الخارجية التركية." مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، 16/11/2013، متاح على الربط التالي: <http://www.dctcrs.org>

مجلة قهلاى زانست العلمية

مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية - اربيل، كوردستان،

العراق

المجلد (٤) - العدد (٣) ، صيف ٢٠١٩

رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Online) - ISSN 2518-6566 (Print)



- 15- على حسين باكير، الابعاد الجيوسيتراتيجية للسياستين الايرانية والتركية حيال سورية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، مارس 2013.
- 16- على حسين باكير، "الثورة السورية في المعادلة الإيرانية- التركية: المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة"، بحث نشر في المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، كانون الثاني/يناير 2012
- 17- على حسين باكير، : محددات الموقف التركي من الازمة السورية : الابعاد الانية والانعكاسات المستقبلية"، بحث نشر في المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، حزيران/يونيو 2011
- 18- عماد قدورة، تركيا ومسألة التدخل العسكري بين الضغوط والقيود ، تحليل سياسات، المركز العربي للابحاث والدراسات، الدوحة ، 2014
- 19- عماد يوسف قدورة، "مسألة التغيير في السياسة الخارجية التركية : المراجعات والاتجاهات"، بحث نشر في المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة، ديسمبر 2015
- 20- عماد الضميري، تركيا والشرق الاوسط، بحث نشر في مركز القدس للدراسات السياسية ، 2002.
- 21- فريق الازمات العربي، أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاسها على العلاقات العربية - التركية ودور تركيا الإقليمي، بحث نشر في مركز دراسات الشرق الاوسط، الاردن، تشرين الثاني/نوفمبر 2016.
- 22- محمد عربي لادمي، "التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق، سوريا والقضية الفلسطينية(1990-2010م)"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2017.
- 23- محمد الكبلان، لتدخل العسكري التركي في سورية، الأسباب والأهداف والتحديات، بحث نشر في مركز برق للابحاث والدراسات، 2016/9/13، متاح على الربط التالي:
- 24- <http://www.merqab.org/2016/09/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A>
- 25- محمود سمير الرنتيس، تركيا في عفرين: تحديات ما بعد العمل العسكري والمواقف الدولية وإقليمية، بحث نشر في مركز الجزيرة للدراسات، 25 يناير/ كانون الثاني 2018.
- 26- د.مدین علی و راما سليم فارس، تطور العلاقات السورية- التركية خلال الفترة (2000-2012)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 36، العدد 4، 2014.



- 27- معمر خولي، "الاصلاح الداخلي في تركيا"، بحث نشر في المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، دوحة، يونيو 201.
- 28- مؤتمر السلام السوري "جنيف 2" وتحديات البيئة الإقليمية والدولية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، فبراير 2014..
- 29- وحدة التحليل الدراسات في المركز، "التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية"، بحث نشر في المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ابريل 2012.

3: رسائل وأطروحات:

1. بسمه محمد عبداللطيف، العثمانية الجديدة والممارسة للسياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية في تركيا، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2014.
2. تمام قيس، العلاقات السورية- التركية " الواقع وإحتمالات المستقبل، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015.
3. جوتيار عادل محمود، السياسة الخارجية التركية (2002-2008) دراسة في دور النخبة، اطروحة دكتورا، جامعة صلاح الدين، كلية القانون والعلوم السياسية، اربيل، 2010.
4. عبدالكريم أحمد الاسطل، السياسة الخارجية للقوبالاقليمية تجاه الثورة السورية " تركيا و إيران " : دراسة مقارنة 2011-2014، رسالة الماجستير، جامعة الاقصى، غزة، أكاديمية الإدارة والسياسات للدراسات العليا، برنامج الدبلوماسية والعلاقات الدولية. 2014.
5. محمد عوض حميدة، العلاقات التركية- الامريكية في الفترة من 2003 إلى 2010، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2013.
6. محمدعربي لادمي، التنافس التركي- الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الاوسط (1996-2014)، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، جزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014.
7. محمود خليل يوسف القدرة، تطور العلاقات السياسية التركية- السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية 2007-2012، رسالة ماجستير، جامعة الازهن، غزة، 2013.

8. مزياني إسماعيل، أزمة المياه في العلاقات العربية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017

9. نرمين عزت عوض حنا، الإستمرار والتغير في السياسة الخارجية الروسية تجاه دول آسيا الوسطى والقوقاز (1991-2010)، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2013.

10. مواقع الكترونية :

11. اتفاق أضنة التركي السوري.. بروتوكول أمني حقال أوجه، مقال منشور في موقع جزيرة نت، 20 أكتوبر 1998، متاح على الربط التالي:

<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/11/8/>

12. احمد نصار، خمسة اسباب لتدخل تركيا عسكرياً في سوريا، موقع العربية، 28 يوليو 2015، متاح على الربط التالي:

13. <http://t.arabi21.com/story/847868/%D8%AE%D9%85%D8%B3%D8%A9>

14. أداة قمة أنقرة يشددون على وحدة أراضي سوريا وحل الازمة سياسياً، مقال منشور في موقع دي دبليو، بتاريخ متاح على الربط التالي:

15. <https://www.dw.com/ar/%D9%82%D8%A7%D8%AF%D8%A9%D9%82%>

16. الإعلان عن الإدارة الذاتية المؤقتة في 3 مناطق سورية، قناة العالم، 5 كانون الأول/ديسمبر 2013، متاح على الربط التالي:

17. <http://www.alalam.ir/news/1541441/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%>

18. بنود التفاهم المشترك في فينا 2، موقع سكاى نيوز 31 تشرين الاول / اكتوبر 2015، متاح على الربط التالي:

<http://goo.gl/XXjMAU>

19. تركيا: لن نهاجم قوات النظام ونحافظ على وحدة أراضي سوريا، مقال منشور في موقع المنار، 1، 2018/25، متاح على الربط التالي:

<http://www.almanar.com.lb/3274632>

20. رشاد العشري، أهداف السياسة التوسعية التركية في شمال سوريا، مقال منشور في موقع السياسة، بتاريخ 2017/8/15، متاح على الربط التالي:

مجلة قهلاى زانست العلمية

مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان،

العراق

المجلد (٤) – العدد (٣)، صيف ٢٠١٩

رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Online) - ISSN 2518-6566

(Print)



..لواء إسكندرون <http://www.siyassa.org.eg/News/15207.aspx>-8 طارق إبراهيم، لواء إسكندرون..

الحقيقة الكاملة، نشر في تاريخ 2 مايو 2017، متاح على الربط التالي:

21. (<http://www.alalam.ir/news/1962122/%D9%84%D9%88%D8%A7%D8%B9%>)
22. مصطفى صلاح، التدخلات التركية وإيرانية في المنطقة العربية: توافقات إستراتيجية ومسارات مختلفة، مقال منشور في موقع كتابة، 15 نيسان/أبريل 2018، متاح على الربط التالي:
23. (<https://kitabab.com/cultural/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%AE%>)
24. لواء إسكندرون .. منطقة تتنازع ملكيتها سوريا وتركيا، مقال منشور في موقع جزيرة نت، بتاريخ 11،2016/16، متاح على الربط التالي:
25. (<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/2016/9/26/%D9%84%>)

الثاني:المصادر الانجليزية

1. Bulent Aras and Rabia Karakaya Plat, From Conflict to Cooperation , Desecuritization of Turkey's Relation with Syria and Iran , Security Dialogue, Vol 39, No 5, 2008, p.497
2. Carolyn C. James, Modern Foreign Policy and Ethnic conflict: Turkey's policy Towards Syria, Foreign policy Analysis. Vo1. No 5.2009, p26.
3. Francesco D Alema, The Evolution of Turkey's Syria Policy, Istituto Affari Internazionali, October 2017, p10.
4. Kilic Bugra Kanat, AK Party's Foreign Policy: Is Turkey Turning Away From the west?, Insight Turkey, Vo 12, No1, p214
5. Mira A. Abdel Hameed & Mohamad Hussein, Turkish Foreign Policy Towards Syria Since 2002, Asian Social science, Vo 14, No2, 2018, p14.



پوخته

لهم توئىژىنه وه به ناونىشانى (به رده وامى و گوران له سياسه تى دهره وهى توركىا به رامبه ر به سورىا دواى 2011)، باس له سياسه تى دهره وهى توركىا ده كه ين، به شىوه يه كه سياسه تى دهره وهى توركىا له دواى دامه زاندى ده وه تى نوى توركىا سالى 1923 گورانى زورى به خووه بينوه، وه هوكارى هم گورانكارىانه ده گهرىته وه بو كومه لىك فاكته رى ناوخويى كه برىتىن له: "رولى سه ركردى سياسى و نايدىؤلوزباى پارتىه سياسيه كان و دامه زراوهى سه ربازى".

دواى هاتنه سه رده سه لاتى پارتى دادو گه شه پىدان سالى 2002، سياسه تى دهره وهى توركىا گورانكارى زورى به خووه بينوه، به تايبه ت به رامبه ر به ولاتانى عه ربهى، چونكه تىروانىنه سياسيه كان له رۇژئاواوه گورى بو رۇژه لات. وه دواى هه لگىرسانى شورشى به هارى عه ربهى له سورىا له سالى 2011، سياسه تى توركىا گورانكارى زورى به خووه بينى به رامبه ر به سورىا، به هوى نه وهى پىگهى سورىا بو توركىا گرنگيه كى زورى هه يه، به دهر برىنكى تر، هه رگورانكاربه ك له سورىا روبات كارىگه رى له سه ر توركىا ده بىت. له م نىوه نده شدا، ره فتارى توركىا به رامبه ر به سورىا له سه ره تاي شورشه وه تا ئىستا قوناغ به ندى به خووه بينوه له سه ر يه كه هه لوئىست جىگىر نه بوه .

له نه نجامدا، په يوه ندى نىوان توركىا و سورىا گورانكارى به سه ر داها توه به ره وه نه رىنى چوه له هه ندى بوار وهك "سياسى - دبلۇماسى و ئابورى و سه ربازهى و نه منى". به شىوه يه كه هوكارى هم گورانكارىانه ده گهرىته وه بو نه وهى توركىا ترسى له وه هه بوه نه گه ر هه لوئىستى نه گورپت كارىگه رى ده بىت له سه ر ئاسايشى نىشتنىمانى توركىا و رولى توركىا له ناوچه كه و پىكدانى به رژه وه نديه كانى له گه ل ولاتانى زله يز، به لام له گه ل نه مه شدا، هه ندى پرس هه ن تاوه كو ئىستا به هه لپه سپرداروى ماينه وه له نىوان هه ردوه ده ولت، چونكه توركىا نيه تى گورىنى هه لوئىستى نه بوه به رامبه ر به م پرسانه كه برىتىن له پرسى "ناو و نه سه كهنده رونه و يه ك پارچه بى خاكى سورىا و ئىتنىكى و تائفى".



Abstract

This study entitled (The consistency and shifting of the Turkish foreign policy towards Syria after 2011) is discussing on the Turkish foreign policy which has been shifting since the formation of Turkish state in 1923. There are many internal factors behind the Turkish foreign policy shifting such as; political leaders' role, political party's ideology, and military institutions.

An enormous shifting in Turkish foreign policy has taken place since the AKP had holding power in 2002, especially moving political concern toward the Arabic countries replacing of the western countries. After Syrian uprising in 2011, Turkish foreign policy has been shifting toward the country because of geopolitical issue among two countries will effect on each other. In other word, any change in Syria will influence on Turkey. Meanwhile, Turkey behavior on Syria crisis has been inconsistent since the uprising in the country.

As a result, the relationship between two countries Turkey and Syria negatively has been shifting in some areas; politically, diplomacy, economic, military and security. The reason behind Turkish behavior on Syria is related to Turkish fear on its national security, geopolitics and national interests with superpowers. However, there are some issues have been suspended between both countries due to Turkey maintains on such issues; water, Iskenderun, Syria unity, ethnics and sects.